



الموضوع

أثر أليات حوكمة الشركات العائلية على أداء الشركات

دراسة حالة : شركة عموري سوفراميماس - بسكرة -

مذكر مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

الأستاذ المشرف:

بوطي عز الدين

إعداد الطالب (ة) :

برتيمة سارة

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصنفة	مؤسسة الانتماء
1	أ. رحماني موسى	أستاذ	رئيسا	جامعة بسكرة
2	أ. عز الدين بوطي	أستاذ مساعد أ	مشرفا	جامعة بسكرة
3	د. بوستة زكية	أستاذ محاضر أ	مناقش	جامعة بسكرة

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله أولاً وأخراً، ظاهراً وباطناً...

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعونه وتوفيقه تُدرك الغايات.

حمدًا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، حمدًا يملاً السماوات والأرض وما بينهما،
حمدًا يتولد في القلب رضا وطمأنينة.

والصلوة والسلام على سيد الخلق، ومعلم الناس الخير، نبينا محمدٌ وعلى آله وصحبه أجمعين، صلاةً ترفع بها الدرجات، وثُكتب بها
الحسنات، ومحى بها السيئات.

وبعد رحلة طويلة، شاقة و مليئة بالتحديات، وبعد لحظات من التعب والقلق والسهر والدعاء، أكتب اليوم هذه الكلمات بقلبي
قبل قلمي، إهداءً لمن كان لهم الفضل — بعد الله — في أن أعيش هذه اللحظة التي طالما حلمت بها.

إلى أمي الغالية يا من كنت الدعاء الذي لا ينقطع، والنور الذي يضيء عتمتي، واليد التي تمتد لترفعني كلما سقطت، والروح التي
تشاركني كل شعور. كم من ليلة سهرت لأجي، وكم من دعاء رفعته شفتك في سجودك، فكنت لي وطنًا قبل أن أعرف المعنى
ال حقيقي للوطن. تخرجت اليوم، وأحمل ما في الأمر لأنني ما زلت أنتهي إليك. بوعزي خيرة

إلى أبي العزيز يا سندي الأول، وعلمي الصامت، يا من تعلّمت منك أن العمل عبادة، وأن الصبر طريق الكراهة. كنت دائمًا
الدافع الصامت الذي يدفعني للأمام بكلمة، أو حتى بنظرة. لك وحدك تحبني كلماتي إجلالاً وامتناناً. سعيد
إلى إخوتي وأخواتي أنت روحى الثانية، وقطعة من قلبي. في وجودكم الأمان، وفي تشجيعكم الدعم، وفي لحظات انكساري كنت
صوت الأمل. أحبكم بقدر ما منحتوني من دفء وطمأنينة لا تُوصف بـ يوسف، الهمام، ملوكة، شهيناز

إلى أخي الغالي يا من كنت دائمًا إلى جانبي، تكون على الدنيا بكلمة، وتعيد ترتيب فوضاي بابتسامتك. تخرجت اليوم، وأعلم
أنك فخور بي، كما أنا فخورة بكونك أخي حاج عابد

إلى صديقاتي العزيزات يا من كنت ملح هذه الرحلة، وصوت الضحك وسط الضغوط، وشعاع الشمس في غيوم الأيام. ممتنة لكل
لحظة جمعتنا، لكل رسالة دعم، ولكل نظرة فهم، ولكل لحظة سهرنا فيها معًا نرسم أحلامنا على ورق الأمل بشينة أكرم هاجر
جميلة.

وإلى كل من أحبني شكرًا لأن محبتكم كانت وقودة لي، شكرًا لدعائكم، ووجودكم، واهتمامكم. أنتم جزء من هذا الإنجاز، وهذا
التخرج هو لكم كما هو لي.

وأخيرًا، هذا الإنجاز ليس نهاية الطريق، بل بدايته. أسأل الله أن يجعله بداية خير وعطاء، وأن يرزقني برّ من أحب، ورضا من خلقني
الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، ووقفني في مسيري العلمية حتى لحظة هذا الإنجاز.

أتقدم بجزيل الشكر، وحالص التقدير، وعميق الامتنان لكل من كان له أثر في رحلتي نحو هذا اليوم.

اتقدم بخالص الشكر الى استاذي المشرف الاستاذ عز الدين بوطي الذي كان القدوة والفضل بعد الله في انجاز هذا العمل بفضل مجاهداته من خلال متابعة هذا العمل بنصائحه القيمة

شكراً لأساتذتي الأفضل الذين لم يخلوا بعلمهم، وكانوا منارات نور وصدق وإلهام. كلمات الشكر لا تفي حكمكم، فقد كنتم القدوة والمعلمين والداعمين.

إلى إدارة الكلية والجامعة، خاصة رئيس القسم عبة فريد شكرأ ل توفير بيئة علمية محفزة، ومنظومة تحضن الطموح وتسهم في بناء جيل واعٍ ومؤهل.

إلى زملائي وزميلاتي، كنتم شركاء الدرب، وأهل السنن، ومصدر البهجة في كل لحظة. لولا روح التعاون التي جمعتنا، لما كانت هذه الرحلة بهذا الجمال.

وإلى عائلتي وكل من أحبني وأمن بي ، كان لدعواتكم الأثر الكبير في كل خطوة، فلكلم من القلب ألف شكر وامتنان.

هذا العمل هو ثمرة سنوات من الجهد، لكنه في حقيقته، امتداد لأيادٍ كثيرة مدت لي يد العون، والآن جاء وقت رد الجميل، بكلمة "شكراً" من القلب.

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على أداء الشركات العائلية، معأخذ مؤسسة SOFRAMIMEX في ولاية بسكرة كنموذج تطبيقي، وقد اشتملت هذه الدراسة على جانبين، جانب نظري وآخر تطبيقي، حيث تناولنا في الجانب النظري مفاهيم حول الحكومة والشركات العائلية وألياتها ومبادئ تطبيقها، أما في الجانب التطبيقي، فقمنا باستخدام استبيان لجمع البيانات من عينة موظفي المؤسسة. تم تحليل البيانات باستخدام أدوات إحصائية كتحليل الانحدار ومعامل بيرسون. أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية قوية بين آليات الحكومة (الشفافية، مجلس الإدارة، التحقيق، هيكل الملكية...) وأداء المؤسسة على المستويات المالية، البيئية الاجتماعية، مما يعزز أهمية الحكومة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام للشركات العائلية وضمان استمراريتها.

الكلمات المفتاحية: الشركات العائلية، الحكومة ، آليات الحكومة، الأداء

Summary:

This study aims to analyze the impact of the application of corporate governance mechanisms on the performance of family companies, which we have dropped in Medina on the soframimex in the state of Biskra as an applied model, this study included the theoretical and applied aspects, where we dealt with in theoretical side concepts about governance and family companies and their mechanisms and principles of their application, but on the applied side, we used a questionnaire to collect data from the sample of my employees Foundation. The data is analyzed using statistical tools such as slope analysis and Pearson laboratory. The results showed that there is a strong positive relationship between the mechanisms of governance (such as transparency, board of directors, audit, royal structure ...) and the Foundation's performance at financial, environmental levels, which enhances the importance of governance in achieving economic and sustainable growth of family companies and ensuring their continuity.

Key words: Family business, government, governance mechanisms, performance

فهرس المحتويات

.....	الإهداء
.....	شکر وعرفان
.....	الملخص :
.....	فهرس المحتويات
.....	قائمة الجداول
.....	قائمة الأشكال
أ	المقدمة
	الفصل الأول : الاطار النظري
9	المطلب الأول : نشأة ومفهوم حوكمة الشركات
9	الفرع الأول : نشأة وظهور حوكمة الشركات
9	المطلب الثاني : ماهية حوكمة الشركات
10	الفرع الأول : مفهوم وتعريف الحوكمة
11	الفرع الثاني : خصائص الحوكمة
12	الفرع الثالث : اهمية الحوكمة
13	الفرع الرابع : أهداف الحوكمة
14	المطلب الثالث : مبادئ ومحددات الحوكمة
14	الفرع الأول : محددات الحوكمة
15	المطلب الرابع : اليات حوكمة الشركات

15	الفرع الاول : الاليات الداخلية
16	الفرع الثاني : الاليات الخارجية.
18	المبحث الثاني : حوكمة الشركات العائلية.....
18	المطلب الأول : ماهية الشركات العائلية.....
18	الفرع الأول : مفهوم الشركات العائلية
19	الفرع الثاني : خصائص الشركات العائلية.....
20	الفرع الثالث : مراحل نمو الشركات العائلية
22	المطلب الثاني : الأنواع والأشكال القانونية للشركات العائلية
22	الفرع الأول : أنواع الشركات العائلية
22	الفرع الثاني : الاشكال القانونية للشركات العائلية.
24	المطلب الثالث : اليات تطبيق الحوكمة في الشركات العائلية.....
24	الفرع الاول : حوكمة العائلة....
25	الفرع الثاني : ميثاق العائلة
27	المبحث الثالث : تأثير اليات حوكمة الشركات العائلية على أداء الشركات.....
28	خلاصة الفصل :
29	الفصل الثاني : الإطار التطبيقي: دراسة ميدانية بمؤسسة عمري _سوفراميماسك_بسكرة تمهيد :
30	المبحث الأول : العرض العام لمؤسسة SARL SOFRAMIMEX -بسكرة-
30	الفرع الأول: تعريف المؤسسة
30	الفرع الثاني: نشأتها
31	المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لمؤسسة SARL SOFRAMIMEX -بسكرة-

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة.....	32
المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة وطرق جمع البيانات	32
المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة.....	32
المطلب الثالث: أداة الدراسة وخصائصها السيكومترية	Error! Bookmark not defined.
المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات.	Error! Bookmark not defined.
المطلب الأول : تحليل خصائص عينة الدراسة.....	33
الفرع الأول : نتائج الدراسة الميدانية و مقتراحتها.....	33
الفرع الثاني : عرض و تحليل إجابات محاور الدراسة الإحصائية:.....	37
المطلب الثاني: مناقشة الفرضيات	47
المطلب الثالث : النتائج العامة:.....	52
المطلب الرابع: التوصيات:.....	57
خلاصة الفصل	53
الخاتمة :	57
قائمة المراجع :	59
قائمة الملحق :	

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول
20	جدول(1) : يلخص قضايا حوكمة الشركات العائلية الرئيسية التي نوجهها الشركات خلال دورة تطويرها
33	جدول(2) : معاملات صدوق والثبات
34	جدول(3) : يوضح توزيع المبحوثين على أساس متغير الفئة الجنس
35	جدول(4) : يوضح توزيع المبحوثين على أساس متغير السن
35	جدول(5) : يوضح توزيع المبحوثين على أساس متغير المستوى التعليمي
36	جدول(6) : يوضح توزيع المبحوثين على أساس متغير سنوات الخبرة
37	جدول(7) : الحدود الدنيا والعليا المقاييس ليكارت الخماسي
37	جدول(8) : الحدود الدنيا والعليا المقاييس ليكارت الخماسي
47	جدول(9) : اختبارات التوزيع الطبيعي للمتغيرات
48	جدول(10) : معامل الارتباط بين عبارات اليات الحوكمة وأداء المؤسسة
49	جدول(11) : ملخص نتائج النماذج الإحصائية لتأثير آليات حوكمة الشركات العائلية على الأداء المالي
49	جدول(12) : تحليل التباين (ANOVA) لاختبار أثر آليات حوكمة الشركات العائلية على الأداء المالي
49	جدول(13) : معاملات النموذج (Coefficients) لتقدير تأثير آليات حوكمة الشركات العائلية على الأداء المالي
50	جدول(14) : ملخص نتائج النماذج الإحصائية لتأثير آليات حوكمة الشركات العائلية على الأداء الاجتماعي
50	جدول(15) : تحليل التباين (ANOVA) لاختبار أثر آليات حوكمة الشركات العائلية على الأداء الاجتماعي

جدول(16) : معاملات النموذج (Coefficients) لتقدير تأثير آليات حوكمة الشركات العائلية على
الاجتماعي

جدول(17) : ملخص نتائج النماذج الإحصائية لتأثير آليات حوكمة الشركات العائلية على الأداء البيئي

جدول(18) : تحليل التباين (ANOVA) لاختبار أثر آليات حوكمة الشركات العائلية على الأداء البيئي

الجدول رقم(19): معاملات النموذج (Coefficients) لتقدير تأثير آليات حوكمة الشركات العائلية على الأداء | 52

قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل
31	الشكل(1) : الهيكل التنظيمي لمؤسسة SARL SOFRAMIMEX -بسكرة
34	الشكل(2) : يوضح توزيع المبحوثين على أساس متغير الفئة الجنس
35	الشكل(3) : يوضح توزيع المبحوثين على أساس متغير السن
36	الشكل(4) : يوضح توزيع المبحوثين على أساس متغير المستوى التعليمي
36	الشكل(5) : يوضح توزيع المبحوثين على أساس متغير سنوات الخبرة



المقدمة

المقدمة

مع الانتشار الواسع للقطاع الخاص بزرت الشركات العائلية كركيزة أساسية لاقتصاديات الدول ، إذ تعتبر من أكبر المساهمين في خلق فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي ، وتمثل الشركات العائلية النسبة الأكبر – عالميا – في الشركات المتنمية للقطاع الخاص، كما أنها تحتل مكانة خاصة في الجزائر، فهي تعمل في العديد من المجالات والقطاعات.

الجزائر كغيرها من الدول أعطت اهتماماً خاصاً لهذا النوع من الشركات، هذا ما يبرز في القانون المدني الجزائري (الامر 75-58) ، الذي اقر ان الشركات العائلية هي شركات تجارية ، اذا يميز هذا النوع من الشركات انها اصحاب القرار فيها هم من افراد العائلة المالكة للشركة ، وتمثل هذه الشركات في الجزائر المصدر الرئيسي للاستثمار والتمويل عن طريق انشاء مشاريع ذات طابع خاص

إن انتشار هذا النوع من المؤسسات لا ينفي حقيقة كونها تواجه بعض الصعوبات والتحديات داخلية وخارجيا، نظراً لتدخل المصالح العائلية و مصالح العمل، الأمر الذي يستدعي ضرورة البحث عن قواعد وآليات تعمل على تنظيم عمل الشركة وضبط العلاقات بين مختلف الأطراف للحد من النزاعات وضمان استمرارها على المدى البعيد .

وفي ظل التغيرات الاقتصادية التي تشهدها العالم، والتي تمتص عنها الزيادة في حدة المنافسة ، وانتشار الاهتمام الواسع بمفاهيم جديدة كالبيئة، أصحاب المصالح، الشفافية، وغيرها من المفاهيم التي أصبح لها أثراً بالغاً على مستقبل المؤسسة، أصبحت الشركات العائلية تبحث عن الآليات الكفيلة بضمان بقائها، نموها، واستمراريتها، وذلك بالبحث عن الآليات الكفيلة بترشيد تسييرها من أجل ضمان أداء أفضل، ولن غرار باقي الشركات قد يكون تبني حوكمة الشركات أحد القرارات الكفيلة بذلك؛ فالحكومة لا تتوقف عند تحسين الأداء فقط بل تشمل كل جوانب الشركة مثل ادارة المخاطر، او تعزيز الثقة بين افراد الشركة واصحاب المصالح.

من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة من أجل توضيح اثر اليات الحوكمة على اداء الشركات العائلية ، وبناء على ما سبق يمكن تلخيص اشكالية البحث في السؤال التالي :

ما اثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على أداء الشركات العائلية .

الأسئلة الفرعية :

هل يوجد اثر لتطبيق اليات الحوكمة على الاداء المالي للشركات العائلية؟

هل يوجد اثر لتطبيق اليات الحوكمة على الأداء الاجتماعي للشركات العائلية؟

هل يوجد اثر لتطبيق اليات الحوكمة على الأداء البيئي للشركات العائلية؟

الفرضية العامة للدراسة :

توجد علاقة ذات دلالة احصائية لتطبيق اليات حوكمة الشركات العائلية على أداء المؤسسة.

الفرضيات الفرعية :

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 لتطبيق اليات حوكمة الشركات على الأداء المالي.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 لتطبيق اليات حوكمة الشركات على الأداء الاجتماعي

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 لتطبيق اليات حوكمة الشركات على الأداء البيئي

أهمية الدراسة : في ظل التحولات الاقتصادية المتتسارعة التي يشهدها العالم في العقود الأخيرة، يكتسب موضوع أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات العائلية على أدائها أهمية متزايدة. فقد أصبحت الحوكمة أدلة محورية لضمان استدامة هذه الشركات وتحسين قدرتها التنافسية في بيئة تتسم بالتغيير المستمر. ومن هذا المنطلق، تأتي هذه الدراسة، ضمن العام الدراسي 2024/2025، كمحاولة لمواكبة التطورات الاقتصادية الراهنة، والمساهمة في تطوير الإطار المعرفي والتطبيقي لحوكمة الشركات العائلية.

اهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة الى تعرف على اثر تطبيق آليات الحوكمة على أداء الشركات العائلية وكيفية تعزيز استدامتها، وتحديد طبيعة الشركات العائلية وابراز العلاقة الموجودة بين اليات الحوكمة واداء الشركات العائلية للاستفادة منها.

اسباب اختيار الموضوع :

توجد عدة اسباب دافعة الاختيار لهذا الموضوع في بحثنا ومن اهم الاسباب ما يلي :

- الموضوع ضمن مجال التخصص.
- قلة الدراسات التي تناولت حوكمة الشركات العائلية كطبيعة متفردة عن باقي الشركات.
- المساهمة في إثراء الأدبيات المتعلقة بالشركات العائلية.

الأسباب الذاتية:

- الاهتمام بموضوع الشركات العائلية
- الرغبية في توسيع معارفي حول الموضوع

حدود الدراسة : تتمثل حدود الدراسة في :

حدود نظرية : تختتم هذه الدراسة بتوسيع اثر تطبيق اليات الحكومة على الشركات العائلية وعليه فإن الاهتمام الاساسي سكون على الحكومة والياتها والشركات العائلية على المستوى الكلي.

حدود زمانية : لقد قمنا بهذه الدراسة في شركة عموري من اجل تقديم معلومات تخص الشركة والتي ترتبط مباشرة بالموضوع وهذا خلال الفترة جانفي 2025 الى غاية ماي 2025.

حدود مكانية : ثمت الدراسة التطبيقية لهذا الموضوع في مجمع عموري سوفراميماسكس في ولاية بسكرة.

صعوبة الدراسة :

- صعوبة ضبط اسئلة الاستبيان.
- صعوبة تحليل الاستبيان.
- صعوبة تحديد مكان دراسة الحالة في بداية العمل.
- عدم خبرة الباحثة في تعامل مع الحاسوب (وورد).

الدراسات السابقة :

تعددت دراسة حوكمة الشركات العائلية في اقتصاديات العديد من الدول ، حيث تتناول كل منها على التحليل ودراسة اهم الاهداف والنتائج والتوصيات، التي توصلت لها بعض الدراسات ، وذلك من اجل وضع اطار نظري وعملي يساعد الباحثين في تكملة وتحسين موضوعه والشركات العائلية كذلك على تطبيق افضل قواعد الحكومة وتحقيق الاستمرارية وتحسين الاداء .

الدراسة الاولى :

حوكمة الشركات العائلية ألياتها وتطبيقاتها في الشركة العائلية نقل الاردنية . حمدي معمر¹ ، فلاق صليحة² ، بوكلسة عابد³.
2019/04/30

تحمل الاشكالية التالية ماهي مختلف اليات حوكمة الشركات العائلية ؟

ترجع اهمية هذه الدراسة من الاهتمام المتزايد بموضوع حوكمة الشركات بشكل عام، وحوكمة الشركات العائلية بشكل خاص، من قبل الباحثين والمهتمين في المنظمات الدولية. ويرجع ذلك إلى أهمية حماية الشركات العائلية من المخاطر التي تهددها ، وكشف حالات التلاعب والفساد وسوء الإدارة، مما يؤدي إلى رفع ثقة المتعاملين في هذه الشركات والعمل على استقرارها. كما تسهم حوكمة الشركات العائلية في تحسين الأداء، وزيادة القيمة في الأسواق المالية، وترسيخ معايير الأداء، وكفاءة استخدام الموارد، وتعظيم قيمة الشركة، ودعم تنافسيتها من خلال علاقة جيدة بين أفراد العائلة، مما يعزز الإدارة الرشيدة

الدراسة الثانية :

تطبيق الحكومة الرشيدة في الشركات العائلية . د. بن علي امال^١, د. شمة نوال^٢. د. بن احمد سعدية^٣ 2019

هدف هذه الدراسة إلى التعريف بالشركات العائلية وأهميتها الاقتصادية إضافة إلى إبراز خصائصها باعتبارها العصب الرئيسي للاستثمارات والأعمال، وذلك نظراً لدورها الفعال في نمو اقتصاديات الدول وتوظيف القوى العاملة. كما تطرقت الدراسة إلى مفهوم حوكمة الشركات وتطبيق مبادئها على مستوى الشركات العائلية وأهميتها في نموها واستدامتها.

حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات العائلية عامل رئيسي من خلال تأثيره بشكل إيجابي على أي استراتيجية تهدف إلى النجاح، وذلك من خلال وضع هيكل الحوكمة الرشيدة أي تطبيقها بالشكل الصحيح، وبالتالي ستتمكن الشركات العائلية من تحقيق تعاقب الأجيال وانتقال الثروة من جيل إلى آخر والتقليل من التزاعات العائلية من خلال مساهمتها في تقديم تقارير مالية نزيهة وفاعلية ادارة وتسخير الاعمال .

الدراسة الثالثة:

مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في استمرارية الشركات العائلية . غري حمزة^١, بدروني عيسى^٢. 2021.

ان العديد من القضايا التي تواجهها الشركات العائلية تتبع من تعدد الأدوار التي يقوم بها أفراد العائلة وهذه القضايا، وبالإضافة إلى التحديات الأخرى التي تواجهها الشركات العائلية، يجعل من الصعب استمرار هذا النوع من الشركات في البقاء، وقد يكون هذا أحد أسباب فشل أغلب الشركات العائلية. وبطبيعة الحال يمكن للشركات العائلية أن تزيد من فرص استمراريتها بالتركيز على الحوكمة، من خلال وضع الآليات الضرورية المطلوبة في هذا المجال.

الدراسة الرابعة :

اثر تطبيق معايير الحوكمة في الشركات العائلية على اداء الشركات في محافظة نابلس . شروف محمد علي^١, عبد اللطيف سكر^٢.

هدف هذه الدراسة ،إلى التعرف إلى اثر تطبيق معايير الحوكمة في الشركات العائلية على أداء الشركات في محافظة نابلس، حيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك ملائمتها لطبيعة الدراسة، حيث تكون مجتمع الدراسة من الشركات العائلية في محافظة نابلس والبالغ عددها (3072) شركة، وتم اختيار عينة مكونة من (438) شركة أي بنسبة (14%) من مجتمع الدراسة، حيث تم توزيع (450) استبانة جمع منها 438 والتي شكلت عينة الدراسة النهائية، وفي حين تبين من نتائج الدراسة بان معامل التفسير الأثر معايير الحوكمة في الشركات العائلية (إدارة الموارد البشرية، الإدارة المالية الشفافية والإفصاح، تقييم العاملين في الشركة، ممارسة المساءلة، التدقيق، أصحاب المصالح) على أداء الشركات العائلية في محافظة نابلس بلغ (4.9%)، أما معامل التفسير

المعدل فقد بلغ (3.2%) على أداء الشركات العائلية في محافظة نابلس، كما يتضح من خلال نتائج الدراسة بان أكثر المجالات تأثيراً كان متمثلاً في إدارة الموارد البشرية والإدارة المالية في الشركات العائلية على أداء هذه الشركات.

في ضوء ما تقدم من نتائج ،خرجت الباحثة بعدة توصيات من ضمنها أن التزام الشركات العائلية بتطبيق معايير الحكومة يجب أن يتم العمل به حسب الأصول، وأن تكون هناك تشريعات وقوانين ناظمة تشرف على عملية التطبيق. كما توصي الدراسة بوجوب توعية أصحاب الشركات العائلية بأن التزام الشركات العائلية بتطبيق معايير الحكومة يرفع من أداء الشركات وخصوصاً عند تدعيمه في المجالات التي كانت درجة الالتزام بها منخفضة

الدراسة الخامسة:

حكومة المؤسسات العائلية في الجزائر - دراسة مؤسسة ان سي أ - رويبة . سعود وسيلة¹, فاسي كمال² , 2018

بعد الحكومة المؤسسية من الأساليب التي تحد من الصراعات التي قد تنشأ داخل المؤسسة العائلية وتؤثر على نوها، خصوصاً بعد توسيع العائلة واستلام الأجيال الجديدة للإدارة في المؤسسة. وهذا ما فهمته مؤسسة ان سي أ - رويبة التي قررت تبني نظام الحكومة ملاحظة بعض النتائج السعيدة والصراعات التي بدأت تنشأ بين أفراد العائلة. هذا التبني انعكس إيجاباً على المؤسسة حيث عرفت نمواً كبيراً وتحسناً في أدائها.

الدراسة السابعة :

النظام القانوني للشركات العائلية طبقاً للتشريع الجزائري ودورها في تحقيق التنمية المستدامة . عائشة عبد الحميد¹, نوال ملوك², 08/10/2022

تعتبر الشركات العائلية من المؤسسات التي تلعب دوراً مهماً في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تمثل المصدر الرئيسي للاستثمار والتمويل عن طريق إنشاء مشاريع ذات طابع خاص أو بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، ودعم القطاع الخاص للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. وهذا الأمر يستدعي حوكمة هذه الشركات لكي تُبعد عن الفساد الإداري والمالي وإعادة الثقة بين مُسيري هذه الشركات المالية وبين المساهمين، ولكنها على أي حال لن تخرج عن القواعد العامة التي تحكم الشركات التجارية طبقاً للتشريع الجاري به العمل .

منهج الدراسة :

نظراً لطبيعة موضوع الدراسة ووفقاً للإشكالية المطروحة سابقاً والفرضيات الموضوعية، وبغية الوصول إلى اهداف الدراسة والاحاطة ببعض جوانبها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الفصل النظري من أجل وصف متغيرات الدراسة الممثلة في حوكمة الشركات والشركات العائلية، كذلك وصف العلاقة بينهما، أما في الفصل التطبيقي فقد اعتمدنا على اداة الاستبيان باعتبارها اداة جمع المعلومات من اجل معرفة اثر تطبيق اليات الحوكمة الشركات العائلية على اداء الشركات، كما تم الاعتماد كذلك على المنهج

التحليلي والمنهج الاحصائي من اجل تحليل وتفسير المعلومات المتحصل عليها وقصد الاجابة على الاشكالية والاسئلة المطروحة واختبار مدى صحتها باستخدام برنامج spss27) لكونه الانسب لمعالجة بيانات الاستبيان.

أدوات جمع البيانات :

تم الاعتماد على اداة الاستبيان في جمع معلومات التي تخص البحث، لكونه الاداة المناسبة لجمع المعلومات شاملة لهذه الدراسة ودقيقة حول اثر الاليات الحكومية على شركة عموري – سوفراميمекс – بسکرة، ومن ثم تحليلها واختبارها باستخدام احدى ادوات التحليل الاحصائية بهدف الوصول الى دلالات احصائية ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع البحث وذلك باستخدام برنامج SPSS لمعالجة هذه الدراسة.

هيكل الدراسة :

- من اجل الاطلاع بكل جوانب الدراسة جاءت الدراسة متسلسلة على النحو التالي :
تأتي الدراسة كأول عنصر بمقدمة يليها فصلين ، يتضمن الفصل الاول على الاطار النظري الذي تطرقنا فيه كمبحث اول الى نشأة ومفهوم الحكومة وخصائصها واهداف الحكومة وكذلك اهمية ومبادئ الحكومة وكذلك اليات الحكومة ويليه المبحث الثاني الذي يحتوي على الشركات العائلية الذي يضم تعريف لشركات وخصائصها، وفي المبحث الثالث اثر الاليات الحكومية المطبقة على اداء الشركات العائلية .

اما في الفصل الثاني فهو جزء تطبيقي خصص لدراسة الاليات الحكومية المطبقة على الشركات العائلية واثرها على ادائها في الميدان العملي ، اذ يقسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث ، يضم المبحث التعريف بمؤسسة SARL SOFRAMIMEX بسکرة- ونشأتها، والمبحث الثاني الإطار المنهجي للدراسة، عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات ونختم هذه الدراسة بالإجابة على التساؤلات المطروحة، وبأهم النتائج والتوصيات وننهي دراسة بخاتمة عامة حول الموضوع.



الفصل الأول : الاطار النظري

مقدمة الفصل

تعتبر حوكمة الشركات من اهم الاسباب الرئيسية التي تؤثر على نجاح الاعمال في الاسواق حديثة النشأة حيث انها تهدف الى تحقيق النجاح وجدب استثمارات اكثر في مقابل تكلفة اقل واستمرار هاته الشركات والحد من الصراعات التي تنشأ من داخل الشركات التي تؤثر على ثوابتها.

شكل هذا الفصل الأساس النظري للدراسة، حيث يتم تناول المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بموضوع البحث، إضافة إلى استعراض الأدبيات العلمية ذات صلة بالموضوع. ونظرًا لأهمية الحوكمة في تعزيز الأداء المؤسسي، خاصة في الشركات العائلية ، يتناول هذا الفصل الأدبيات المتعلقة بالشركات العائلية وكيفية تأثير هذه الآليات على أداء الشركات العائلية من خلال المباحث التالية .

المبحث الاول : نشأة ومفهوم حوكمة الشركات .

المبحث الثاني : الشركات العائلية.

المبحث الثالث: اثر تطبيق اليات حوكمة الشركات العائلية على اداء الشركات

المبحث الأول : نشأة ومفهوم حوكمة الشركات .

مع تعدد مفهوم الحوكمة في دول عددة أصبح هذا المصطلح من اهم المواضيع في المؤسسات والمنظمات العالمية خاصة في السنوات الاخيرة وتعدد من قاموس الى اخر انطلاقا من هذا نجد عدة تعريفات للحكومة وخصائصها واهيتها في المؤسسات والاهداف المسطرة للحكومة كما نذكر مبادئها ومحدداتها .

المطلب الأول : نشأة وظهور حوكمة الشركات

تعد دراسات بيرل وميرز (Berle and Means) في عام 1932 من أوائل الإسهامات الجوهرية في موضوع حوكمة الشركات، حيث تناولت في كتابهما "المؤسسة الحديثة والملكية الخاصة" العلاقة بين المالكين والمديرين، مبينين كيف أدى فصل الملكية عن الإدارة إلى نشوء هيكل الوكالة. وفي عام 1976، عمّق كل من جنسن وميكлинج (Jensen & Meckling) هذا المفهوم من خلال تحليلهما لمشكلة الوكالة الناجمة عن الانفصال بين الملكية والتسيير، وقد نُشرت نتائجهما في إحدى أبرز الدوريات الاقتصادية المالية Journal of Financial Economics. وتوسعت نظرية حوكمة الشركات لاحقاً لتشمل البعد الاجتماعي للعلاقات المؤسسية، حيث قدم فريمان (Freeman) عام 1984 "نظرية أصحاب المصلحة"، مؤكداً على أن المؤسسة نظام مفتوح يتفاعل مع بيئته، ويجب عليها مراعاة مصالح مختلف الأطراف المعنية مثل الحكومات والمستثمرين والعملاء. وفي سياق تطوير بيئة رقابية فعالة، أُسست لجنة تردواي (Treadway Commission) عام 1985 بدعم من هيئات مهنية أمريكية كمجلس المحاسبين القانونيين (AICPA)، ونتج عنها في عام 1987 تقرير يوصي بتطبيق مبادئ الحوكمة وتعزيز بيئة رقابية منتظمة. وقد شهد مفهوم حوكمة الشركات اهتماماً متزايداً بعد إصدار لجنة كادبوري البريطانية تقريرها عام 1992 لتعزيز ثقة مستخدمي التقارير المالية، خاصة بعد الأزمات المالية العالمية وفضائح إفلاس الشركات الكبرى في مطلع الألفية، مما دفع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) إلى إصدار "مبادئ حوكمة الشركات" عام 1999، ليصبح هذا التقرير مرجعاً دولياً أساسياً في هذا المجال. (زاوي و هلة، 2023)

المطلب الثاني : ماهية حوكمة الشركات

اختلف الباحثون والاقتصاديون على المستوى العالمي في تحديد مفهوم شامل للحكومة، ويفسر هذا في التعريف العديدة التي وقفت علينا عند استعراضنا للأدبيات المتعلقة بالموضوع.

الحكمة : ونقصد به التوجيه والارشاد.

الحكم : أي السيطرة والضبط ووضع القيود التي تتحكم في السلوك.

الاحتکام : ونقصد به الرجوع الى مرجعيات الاخلاقية والثقافية والخبرات التي تم الوصول اليها.

التحاکم : أي طلب العدالة خاصة عند تلاعب أصحاب السلطة بمصالح المساهمين.

الفرع الأول : مفهوم وتعريف الحكومة

قد تعددت وتتنوعت تعريفات الحكومة ويتغير هذا المصطلح حسب وجهة نظر التي يتبعها مقدم هذا التعريف ، أي لا يوجد تعريف موحد بين الاقتصاديين وبين الاداريين والمحاسب والمالي والمحاسب ، قد نرى لمفهوم الحكومة من المنظور الاقتصادي على أنها آلية تساعد في الحصول على تمويل للشركة، تضمن تعظيم قيمة في الأجل الطويل، وينظر لها القانون أنها علاقة تعاقدية مع المساهمين وأصحاب المصالح من جهة والمديرين من جهة أخرى، أو من المنظور الاجتماعي فيعتبر مفهوم الحكومة هو حماية حقوق المساهمين الصغار أو بحسب صغيرة وتساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية.

أولاً : تعريف بعض المنظمات الدولية

تعريف منظمة التعاون والتنمية : OECD

إن حوكمة الشركات هي بمثابة إطار عمل يهدف إلى إدارة الشركات والرقابة عليها. وهي تحدد طبيعة العلاقة بين مختلف الأطراف المعنية مثل المساهمين، وأصحاب المصالح، والإدارة التنفيذية، ومجلس الإدارة. وتسعي الحكومة الرشيدة للشركات إلى تحقيق الشفافية والمساءلة، وهو أمر بالغ الأهمية لجذب رؤوس الأموال الازمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي. علاوة على ذلك، تلعب الحوكمة الفعالة دوراً حيوياً في حماية الشركات من شتى أنواع المخاطر، وتعزز كذلك معياراً عالمياً رفيعاً في هذا الميدان. (Abouzaid, 2018)

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حوكمة إنما النظام الذي يتم بواسطته توجيه اعمال الشركات ومراقبتها اعتماداً على هيكل توزيع الواجبات والمسؤوليات بين الأطراف المشاركة في الشركة المساهمة، مثل مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين وغيرهم من ذوي المصالح واستناداً الى القواعد والاحكام الازمة لترشيد القرارات الادارية. (طارق، 2024، صفحة 17)

تعريف مؤسسة التمويل الدولية : IFC

يتم تعريف حوكمة الشركات على أنها الهياكل والعمليات التي يتم من خلالها توجيه الشركات والتحكم فيها. تساعد الحكومة على الرشيدة للشركات على العمل بكفاءة أكبر، وتخفيض المخاطر، والوقاية من سوء الإدارة، وتتيح لها الأدوات الازمة للاستجابة لمخاوف أصحاب المصلحة. تساهم حوكمة الشركات أيضاً في التنمية. فزيادة فرص الحصول على رأس المال تشجع الاستثمارات الجديدة، وتعزز النمو الاقتصادي، وتتوفر فرص العمل. (خليل و أ. محمد بن عدنان ، 2016، صفحة 11).

تعريف البنك الدولي :

هي ادارة الموارد الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع من اجل تحقيق هدف التنمية وصنع قرارات في قضايا ذات اهتمام عام، عرفها البنك الدولي على أنها التقاليد والمؤسسات التي يتم من خلالها ممارسة السلطة في الدول من اجل الصالح العام اذ يرى البنك الدولي الحكومية من منظور اقتصادي. (خليل و أ. محمد بن عدنان ، 2016، صفحة 12)

ثانياً : تعريفات أخرى

- هي فن ممارسة الرشادة والعقلانية، وتعظيم الثقة، وتوظيف الموارد وزيادة تنمية القيمة المضافة في الوقت ذاته تحقيق حكمة السلوك والتصورات الإدارية ومحاربة الفساد الإداري. (خليل و أ. محمد بن عدنان ، 2016 ، صفحة 12)
- هي مجموعة القواعد وقوانين خاصة برقابة اداء الشركات، تنظم العلاقات بين مجلس الادارة والمديرين والمساهمين واصحاب المصالح. (د. حمد فقير و د. ايها مكي ، 2020 ، صفحة 08)
- يقصد بها هي الحكومة الرشيدة للشركة من اجل تقييم وتحسين الاطار القانوني المؤسسي والتنظيمي للشركة ، وتتضمن العلاقات بين الادارة ومجلس الادارة واصحاب الاسهم واصحاب المصالح الاخرى. (بلغول، 2020 ، صفحة 181)
- تعريف كادبوري : عرفها كادبوري انما النظام الذي يتم من خلاله توجيه الشركات والتحكم فيها، مجالس الإدارة مسؤولة عن حوكمة شركتها، إن دور المساهمين في الحكومة هو تعيين المديرين والمدققين والتأكد من وجود هيكل حوكمة مناسب، تشمل مسؤوليات مجلس الإدارة تحديد الأهداف الاستراتيجية للشركة، وتوفير القيادة اللازمة لتنفيذها، والإشراف على إدارة الأعمال وتقديم التقارير الى المساهمين بشأن إدارتهم وتحضع تصرفات المجلس للقوانين والأنظمة وموافقة المساهمين في الجمعية العامة. (CABDURY, 1992)

من خلال هذه التعريفات يمكن اعطاء تعريف للحكومة

بعد مصطلح الحكومة من المصطلحات الاقتصادية، ويعرف على أنه مجموعة من الأنظمة والقواعد والقوانين التي تهدف إلى تنظيم العلاقات داخل الشركة بين مختلف الأطراف وأصحاب المصالح. وتشمل الحكومة قواعد الإفصاح المالي، ومراقبة أداء ومسؤوليات مجلس الإدارة، إلى جانب تعزيز فعالية التواصل الداخلي والخارجي، وترسيخ مبدأ المسؤولية والمساءلة.

الفرع الثاني : خصائص الحكومة

من خلال التعريف السابقة نستخلص عدة خصائص :

الاستقلالية : استقلال مجلس الادارة عن اللجان التابعة له ، أي لا يوجد ضغط عليها وتلغي النفوذ والهيمنة لأصحاب المصالح او المساهم الاعظم، أي لا تسمح لصاحب النفوذ التحكم او التأثير على قرارات مجلس الادارة. (خليل و أ. محمد بن عدنان ، 2016 ، صفحة 10)

المسألة : اي للمساهمين الحق في مسألة ومحاسبة اعضاء مجلس الادارة ، وللجان التابعة له ، والادارة العليا ، عن قراراتهم ولم امكانية التقييم بتقدير اعمالمهم. (خليل و أ. محمد بن عدنان ، 2016)

الإطار النظري

المسؤولية: تعني أن تكون المسؤولية واضحة أمام جميع الأعضاء وأصحاب المصالح والمساهمين والأطراف الأخرى في الشركة، بما يضمن الشفافية والمساءلة في اتخاذ القرارات وتنفيذها. (علي و سكر، 2018)

الانضباط : هو اسلوب اخلاقي وحسن يجب اتباعه في الشركة خلال ممارسة مهامه. (علي و سكر، 2018)

الشفافية : هي اعطاء صورة واضحة وحقيقة لكل ما يحدث داخل الشركة.

العدالة والمساواة: تعني احترام حقوق جميع الأطراف داخل الشركة والاعتراف بها، بما يضمن معاملة منصفة ومتساوية للجميع. (خليل و أ. محمد بن عدنان ، 2016، صفحة 16)

الفرع الثالث : اهمية الحوكمة

تتصح اهمية حوكمة الشركات في انها العنصر الاساسي واداة جيدة تتيح لنا التأكيد من حسن ادارة الشركة ، بأسلوب علمي وعملي يمكن من خلاله تضمين الحماية وللح حقوق الخاصة بالمساهمين ، وافصاح عن المعلومات والعدالة والشفافية داخل الشركة ، حيث تتضح اهمية الحوكمة في عدة جوانب (الاقتصادي والمحاسبي والرقابي ، والاجتماعي). (حمزة و بدروني ، 2021)

أولاً : الجانب الاقتصادي

يمثل الجانب الاقتصادي أحد الأبعاد الأساسية في تطبيق الحوكمة الجيدة داخل الشركات والمؤسسات. فهو لا يقتصر على تحسين الأداء المالي فقط، بل يشمل أيضًا توفير بيئة اقتصادية مستقرة، قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وتفادي الأزمات المالية. من خلال اتباع المعايير الاقتصادية السليمة، يمكن تعزيز الثقة في الأسواق، والحد من الفساد، وبالتالي ضمان استدامة النمو والتتطور. لذلك، تعتبر الحوكمة الاقتصادية حجر الزاوية في تحقيق الأهداف الاقتصادية للمؤسسات والمساهمة في استقرار الاقتصاد الوطني.

تظهر اهميته اقتصاديا كما يلي :

- تحقيق التنمية الاقتصادية و تجنب الوقوع في الأزمات المالية.
- ترسیخ المعايير الالازمة لأداء افضل.
- كشف التلاعب وحالات الاحتيال والفساد وسوء التسيير.
- كسب ثقة العاملين في الاسواق ،والعمل على الحفاظة عليها.
- تحقيق النمو والتنمية المطلوبة اقتصاديا.

ثانياً : الجانب المحاسبي والرقابي

يعد الجانب المحاسبي والرقابي من العناصر الجوهرية التي تدعم تطبيق الحوكمة الفعالة داخل المؤسسات. من خلال تبني أنظمة محاسبية ورقابية صارمة، يمكن للمؤسسات ضمان نزاهة العمليات المالية والإدارية، مما يسهم في الحد من الفساد والانحرافات التي قد تؤثر سلباً

الإطار النظري

على أداء الشركة. كما أن تحقيق الفعالية في استخدام الموارد المالية وربطها بالإنتاج يعزز من قدرة المؤسسات على تحقيق أهدافها بشكل أكثر كفاءة وشفافية. لذا، فإن الحكومة المحاسبية والرقابية تمثل أساساً مهمّاً للرقابة الداخلية وضمان الاستدامة المالية تبرز أهمية الحكومة في ما يلي :

– محاربة الفساد المالي والإداري في المؤسسات.

– تحقيق ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين ، وذلك من مجلس الإدارة إلى أدنى حد في الشركة.

– مراقبة الانحرافات والخطأ المعتمد ، أو غير معتمد ومنع استمرار وقوعها .

– تحقيق الفعالية في الإنفاق وربطه بالإنتاج ، وتحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبية والرقابة الداخلية .

ثالثا : الجانب الاجتماعي

لا تقتصر الحكومة على الجوانب الاقتصادية والرقابية فقط، بل تمتد آثارها لتشمل بعد الاجتماعي الذي يُعد من المحاور الأساسية في بناء مجتمع متماسك ومتوازن. إذ تسهم الحكومة في دعم العدالة الاجتماعية وتحقيق التكافؤ بين مختلف فئات المجتمع، من خلال سياسات تضمن الاستخدام العادل للموارد، وتعزز من مستوى الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات. ومن خلال هذا وبعد، تسعى الحكومة إلى تحقيق انسجام بين أهداف الأفراد، والشركات، والمجتمع ككل، بما ينعكس إيجاباً على الاستقرار الاجتماعي .

▪ تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

▪ تشجيع الحكومة على الاستخدام الكفاءة داخل المؤسسات وضمان حق المسألة وسيطرة على الموارد.

▪ تهدف إلى ربط مصالح الأفراد والشركات والمجتمع بصفة عامة.

▪ عزيز التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع وتحسين مستوى المعيشة.

الفرع الرابع : أهداف الحكومة

تسعي الشركات من خلال تطبيق مبادئ الحكومة إلى تحسين أدائها وتعزيز قدرتها على جذب الاستثمارات الكبرى ذات الطابع التنافسي. وبناءً على ذلك، فإن حوكمة الشركات تهدف إلى تحقيق الأهداف التالية: (فتاحة، الشركات العائلية غاذج وبخارب،

(2020)

1. تعتبر أول هدف للحكومة هو الفصل بين الملكية والإدارة وتحقيق الرقابة على الأداء الفعلي.

2. تحسين الكفاءة الإدارية والاقتصادية والكفاءة المالية.

3. تعديل القوانين الحاكمة لأداء الشركة ، تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة والمساهمين.

4. وضوح مهام كل من المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة وعدم الخلط بين مسؤولياتهم .

5. تقييم الأداء للإدارة لعليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.

6. تمكين الشركات من الحصول على تمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحليين والجانب.

7. اطلاع الموظفين والمساهمين ، بدور المراقبين بالنسبة للأداء الشركة.
8. تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية ، وعما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد.
9. تحفيض حدة تعارض مصالح رأس المال من التصرفات الانتهازية، وجعل المديرين يعملون على مصالح المساهمين
10. تحسين الادارة داخل الشركة والمساعدة على تطوير الخطط الاستراتيجية لها وزيادة كفاءة الأداء

المطلب الثالث : مبادئ ومحددات الحكومة

تعددت الدراسات والابحاث عن محددات الحكومة وتوصلت الابحاث ان للحكومة مجموعتين من المحددات اساسيتين وها محددات داخلية ومحددات خارجية وهما كالتالي : (خليل و أ. محمد بن عدنان ، 2016 ، صفحة 21)

الفرع الأول : محددات الحكومة

أولاً : المحددات الداخلية

ترجع أهمية هذه المحددات في أنها تقلل التعارض بين الأطراف ذوي المصلحة في الشرك.

- ❖ تشمل مختلف القواعد والأساليب التي تطبق داخل الشركات، والتي تتضمن وضع هيكل إدارية سليمة تحدد كيفية اتخاذ القرار وتوزيع السلطات، والواجبات بشكل مناسب بين الأطراف المعنية لتطبيق الحكومة مثل مجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين، والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح مع الشركة.
- ❖ تتركز هذه المحددات في بيئة الاستثمار القائمة في المجتمع.
- ❖ تتمثل أهميتها في أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين، مما ينعكس في حسن إدارة الشركة من خلال تقليل التعارض بين مصالح مختلف الأطراف بها.

ثانياً : المحددات الداخلية

- ❖ القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مثل قوانين سوق المال والشركات، والقوانين المتعلقة بالإفلاس، والقوانين التي تنظم المنافسة وتنزع الممارسات الاحتكارية.
- ❖ كفاءة القطاع المالي والمصرفي (المصارف وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل الذي يشجع الشركات على التوسيع.
- ❖ درجة تنافسية أسواق السلع وعنابر الإنتاج.
- ❖ كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية في إحكام الرقابة على الشركات، والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي تنشرها، وأيضاً وضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة عدم التزام الشركات.
- ❖ دور المؤسسات غير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالتوافقية والمهنية والأخلاقية التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة، وتمثل هذه المؤسسات غير الحكومية في جماعات المحاسبين والمراجعين وغيرها من الجمعيات المهنية.

الفرع : الثاني مبادئ الحكومة

لتطبيق الحكومة بشكل صحيح وسليم ، يتطلب الالتزام بعدة مبادئ ، التي تثل القواعد الأساسية للممارسات الإدارية ، اذ ارسلت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المبادئ الرئيسية لحكومة الشركات والمشروعات ، وقامت بتطوريها حتى أصبحت مرجعية وهذا سنة 1999 م ، وقد ترکزت مبادئ الحكومة الصادرة عن المنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حسب نسخة عام 2004

ومنه نجد مبادئ حوكمة الشركات متمثلة في ما يلي : (حمرة و بدروني ، 2021) حقوق المساهمين: تشتمل حقوق المساهمين على الحقوق الأساسية التالية (حمرة و بدروني ، 2021):

1. الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة.
2. المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين.
3. انتخاب مجلس الإدارة.
4. الحصول على حصة من أرباح الشركة.
5. الحق في المشاركة في التعديلات الخاصة بالنظام الأساسي أو في مواد تأسيس الشركة أو في غيرها من الوثائق الأساسية للشركة.
6. الحق في المشاركة في اتخاذ قرار طرح أسهم إضافية.
7. الحق في المشاركة في اتخاذ قرار بشأن آلية تعاملات مالية غير عادية.

المعاملة المتكافئة للمساهمين: تمثل المعاملة المتكافئة للمساهمين في:

1. يجب أن يكمل إطار الحكومة المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة ما إذا انتهكت حقوقهم.
2. المعاملة المتكافئة للمساهمين المتترمين إلى نفس الفئة.

المطلب الرابع : الآليات حوكمة الشركات

الفرع الاول : الآليات الداخلية

مجلس الادارة :

يعد مجلس الإدارة أداة فعالة في مراقبة سلوك الإدارة التنفيذية، إذ يسهم في حماية رأس المال المستثمر من سوء الاستخدام من قبل الإدارة، وذلك من خلال الصلاحيات القانونية الممنوحة له، والتي تشمل تعيين الإدارة العليا أو إعفاءها وتحديد مكافآتها. ويعتبر مجلس الإدارة المحرك الرئيس لنظام حوكمة الشركات، نظراً لدوره المورى في وضع السياسات العامة لأنشطة الشركة، بما يضمن حماية حقوق المساهمين. كما يتمتع المجلس بالسلطة العليا في تحديد شكل ومضمون التقرير السنوي للشركة، والذي تُعزز تصفياته من شفافية المعلومات المتاحة، مما يرفع من مستوى الحكومة. وينبع عن مجلس الإدارة عدد من اللجان المتخصصة، أبرزها لجنة التدقيق، ولجنة التعيينات، ولجنة المكافآت والتعويضات. (الدب، 2015).

هيكل الملكية:

يعد هيكل الملكية إحدى آليات الحكومة الجوهرية، إذ يعبر عن توزيع نسب الملكية في الشركة، ويعكس في الوقت ذاته حقوق المساهمين ومدى تأثيرهم في عملية اتخاذ القرار. ويسمم هيكل الملكية الفعال في تحسين جودة الحكومة من خلال تقليل تكاليف الوكالة الناجمة عن الانفصال بين الملكية والإدارة. وقد أشار كل من جنسن ومكلينغ إلى أن هيكل الملكية يمكن أن يعمل كآلية رقابية فعالة تحدّ من تضارب المصالح المرتبط بمشكلات الوكالة، من خلال تعزيز الإشراف على أداء الإدارة وضمان توافقه مع مصالح المالكين. (فيروز و كواشي ، 2023)

التدقيق الداخلي:

يعد التدقيق الداخلي إحدى آليات الحكومة الفاعلة، إذ شهد تطويراً ملحوظاً في نطاقه ليصبح أدلة محورية لفحص وتقييم كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية، ومتابعة تنفيذ المهام المختلفة داخل المنشأة. ويقوم التدقيق الداخلي بتزويد الإدارة بشكل مستمر بالبيانات والمعلومات التي تبرز أثر القرارات الإدارية المتخذة على أداء مراكز المسؤولية ونتائج الأنشطة، مما يمكّن الإدارة العليا من الاعتماد عليها كأساس لاتخاذ قرارات جديدة، سواء لتصحيح مسارات قائمة أو لتبني سياسات جديدة. ونظرًا لهذا الدور الشامل، يُشار أحياناً إلى التدقيق الداخلي بالتدقيق الإداري، حيث تتم خدماته لتشمل مراجعة الجوانب المحاسبية والمالية والتشغيلية للمنشأة. (بدرة، 2018)

الفرع الثاني : الآليات الخارجية

التشريعات والقوانين : تشكل هذه الآليات، في كثير من الأحيان، عنصراً مؤثراً في طبيعة التفاعلات بين الفاعلين المنخرطين بصورة مباشرة في عملية الحكومة. وقد أسهمت بعض التشريعات في إعادة تشكيل أدوار هؤلاء الفاعلين الرئيسيين، ليس فقط من حيث وظائفهم ومهامهم ضمن منظومة الحكومة، بل أيضاً من حيث أنماط تفاعلهم وآليات التنسيق فيما بينهم. (بدرة، 2018)

الافصاح والشفافية:

يمثل الإفصاح والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها حوكمة المؤسسات، لذا لم يخلو أي تقرير صادر عن منظمة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحكومة في تحقيق الافصاح والشفافية خاصة وأنها من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة، ويمثلان احد مؤشرات الهامة للحكم على تطبيق نظام الحكومة من عدمه داخل الوحدات المختلفة. (خضر و عزوي ، 2018) (مبارك و براشد ، 2020، صفحة 05)

التدقيق الخارجي:

هو عملية يقوم بها المدقق المستقل بفحص القوائم المالية والسجلات المحاسبية بمدفء إعطاء رأي عن مدى عدالة القوائم المالية والحسابات والالتزامها بمعايير المحاسبة المقبولة عموماً. وتعرف أيضاً أنها المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية المولودة لها، وذلك لإحصائياتها المصداقية حتى تناول القبول والرضا لدى مستعملها هذه المعلومات من الأطراف الخارجية خاصة(المساهمون، المستثمرون، البنوك).

المنافسة السوقية:

الشركات المؤسسة ذات التسيير غير الجيد تضعف منافستها، وفي إطار المنافسة الشديدة في السوق لم يبق لها خيار إلا إصلاح منافستها من أجل البقاء، فضغط المنافسة على المسيرين هو عامل يدفعهم للتسيير بالطريقة المناسبة. من جهة، بالنسبة لبعض الباحثين أمثال جنسن ، ستولز (يعتبرون ان الديون تلعب دور في اضطراب المسيرين، لأن المؤسسة التي لها ديون هي مجرة على تسدیدها للمقرض) في هذه الحالة لا يمكن التمويل من خلال الأموال الخاصة) وفي هذا السياق جاء charreaux بوجهة انظر أخرى، يرى من صعب تعين حدود المؤسسة حدود المؤسسة والتفرقة بين ما تحمله البيئة الداخلية والخارجية، فهو يصنف آلية المحكمة وفق خاصيتين : (المخصوصية/المقصد). (بركانى، 2014، صفحة 51)

المبحث الثاني : حوكمة الشركات العائلية

تعد الشركات العائلية من أكثر أنواع الشركات شيوعاً على الصعيد العالمي، حيث تشكل ما نسبته 85% من مجموع الشركات الخاصة، وذلك حسب إحصائيات سنة 2019، ما يجعلها أحد الركائز الأساسية في قطاع الأعمال الخاص. وتدرج هذه الشركات ضمن فئة الشركات التجارية، كما ورد في نص المادة 416 من القانون المدني الجزائري (الأمر رقم 58-75)، والتي تعرف الشركة على أنها عقد يلتزم بموجبه شخصان طبيعيان أو اعتباريان أو أكثر بالمساهمة في نشاط اقتصادي مشترك، من خلال تقديم حصة من مال أو عمل أو نقد، بهدف تحقيق أرباح توزع بينهم أو تحقيق هدف اقتصادي معين.

وتؤدي الشركات العائلية دوراً بالغ الأهمية في دعم التنمية الاقتصادية، بالنظر إلى تأثيرها المباشر على العديد من المؤشرات الاقتصادية، كالناتج المحلي الإجمالي، والادخار، وغيرها من المؤشرات الحيوية.

وفي ضوء ما سبق، يتناول هذا المبحث الجوانب النظرية والعملية للشركات العائلية، من خلال التطرق إلى تعريفها وخصائصها، وتحليل آليات تطبيق الحكومة داخلها، بالإضافة إلى استعراض أبرز التحديات التي تواجهها وسبل معالجتها.

المطلب الأول : ماهية الشركات العائلية

تعددت التعريفات المتعلقة بالشركات العائلية وتنوعت بشكل لافت، إذ تشير إحصائيات سنة 2015 إلى وجود أكثر من 93 تعريفاً مختلفاً لهذا المفهوم، وهو ما يعكس اتساع نطاقه وتشعب أبعاده. وتُعد الشركات العائلية من الفاعلين الأساسيين في الاقتصاد، نظراً لدورها الحيوي في دعم التنمية الاقتصادية وتأثيرها المباشر على الاقتصاد المحلي، الأمر الذي جعل منها محوراً مهماً للبحث والدراسة.

الفرع الأول : مفهوم الشركات العائلية

وبناءً على ذلك، يهدف هذا العنصر إلى تسلیط الضوء على مختلف المفاهيم المرتبطة بالشركات العائلية، مع العمل على تحليلها وتحديد الإطار المفاهيمي الأمثل لهذا النوع من الشركات.

- عرفها البنك الدولي : أنها الشركة التي تمتلك غالبيتها وتسيطر على إدارتها عائلة معينة. (الزميعر، 2016)
- تعد حوكمة الشركات، في الأغلب، مجالاً للشركات للكبرى المدرجة في أسواق الأسهم، غير أنها تقدم أيضاً إطاراً قيم لتناول قضايا الاستدامة وتعاقب الأجيال في إدارة الشركات العائلية وبالنسبة لهذه الشركات، التي تمثل غالبية الشركات في الشركات في الدول النامية، يمكن أن تساعد إجراءات حوكمة الشركات في تسهيل الانتقال السلس للثروة من جيل إلى آخر، والحد من النزاعات داخل العائلات، وتعد الحوكمة الرشيدة عنصراً أساسياً في ضمان جودة القوائم والتقارير المالية وإدارة الأعمال بفاعلية، مع إمكانية طرح أسهم هذه الشركات سوق الأوراق المالية. (محمد)
- هي شركة عائلية تعود ملكيتها إلى عائلة واحدة ، تعود نشأتها على الشخص المؤسس . وغالباً ما تنتقل ملكيتها إلى الأجيال بالتوريث. (وسيلة و قاسمي)
- الشركات العائلية هي التي يكون غالبية التصويت فيها تحت سيطرة افراد من عائلة واحدة ، وتنقل ملكيتها من المؤسس إلى الأحفاد. (الرزاقي، 2013)

► الشركات العائلية هي التي اغلب الأفراد المهيمنة فيها من عائلة واحدة ، وهدفها توارث هذه الشركة عبر الاجيال القادمة. (اما و بن احمد ، 2019)

من خلال التعريف السابقة يمكن استخلاص التعريف الآتي :

نعرف الشركات العائلية هي الشركة التي يمتلك اغلب افرادها على حق التصويت ، ويكون المدير التنفيذي لها من نفس العائلة ، والتي يتوارثها أحفاد المؤسس الرئيسي عبر الازمنة القادمة ، والمحافظة على استمراريتها .

الفرع الثاني : خصائص الشركات العائلية

بطبيعة الامر ان لشركات العائلية لها خصائص تميزها عن باقي الشركات الاخرى ، التي تمنحها الاستمرارية والمنافسة مع باقي الشركات ، اذا نجد في بعض المراجع ان هذه الخصائص تنقسم الى نقاط قوة ونقاط ضعف لهذه الشركات العائلية ، ومن بين هذه الخصائص نذكر ما يلي :

اولا : الخصائص التي تعتبر من نقاط القوة للشركات العائلية

الالتزام : بما ان العائلة هي المالكة للشركة فإنه يجب ان تثبت أعلى مستوى من التفاني في رقابة نموها ومراقبة اعمالها وازدهارها واستمراريتها وحرص على انتقالها الى الاجيال القادمة. (وسيلة و قاسمي)

استمرارية المعرفة : تجعل الشركة العائلية مهمة نقل معرفتها الى الاجيال امر مهم ونقل خبرتها ومهاراتها للأحفاد من اوليتها ، حيث ينغمس الكثير من افراد العائلة في شركتهم العائلية قبل بلوغهم. (الرzaq ، 2013)

الموثوقية والكرياء : نظر لاسم الشركة وسمعتها العائلية المصاحبة لما تقدمه الشركة من خدمة او منتج ، فهي تجتهد لزيادة جودة مخرجاتها والحفاظ على علاقة صحية وحيدة بينها وبين شركائها. (الرzaq ، 2013)

ثانياً : الخصائص التي تعتبر من نقاط ضعف الشركات العائلية

التعقيد : تعد الشركات العائلية أكثر تعقيداً من نظيراتها غير العائلية من حيث القواعد التنظيمية والحكومة، وذلك نتيجة إدماج عنصر العائلة في البنية الإدارية والقرارات الاستراتيجية. فوجود الروابط العائلية يدخل أبعاداً إضافية على مسار العمل، من بينها العواطف، العلاقات الشخصية، والاعتبارات العائلية، مما يزيد من تعقيد القضايا التي تواجهها هذه الشركات. وعلى خلاف المؤسسات التقليدية، يتقلد أفراد العائلة في الشركة أدواراً متعددة — كمالكيين، ومديرين، وموظفين — الأمر الذي قد يؤدي أحياً إلى تداخل في المصالح وغياب الحياد في اتخاذ القرارات، نتيجة تباين الدوافع والتوجهات بين أعضاء العائلة.

عدم التمسك بالرسوميات : نظراً لأن معظم العائلات تقوم بإدارة شركتها بأنفسها (خلال جيل الاول والثاني على الأقل) ، عادة ما يكون الاهتمام بوضع ممارسات وإجراءات محددة خاصة بالعمل قليل جداً، كلما ازدادت العائلة والشركة في النمو ، قد يؤدي هذا الوضع الى ظهور العديد من اوجه القصور والنزاعات الداخلية التي قد تحدد استمرارية الشركة. (الرzaq ، 2013)

قلة الانضباط : لا تتباه الكثير من الشركات العائلية الى المجالات الاستراتيجية الرئيسية بشكل كاف مثل مخطط توريث منصب الرئيس التنفيذي والمناصب الإدارية الرئيسية الاخرى وتوظيف افراد العائلة في الشركة وجذب المدراء الخارجيين ذوي المهارات والمحافظة عليهم ، إن تأخير او تجاهل مثل هذه القرارات الاستراتيجية الهامة قد يؤدي الى فشل الاعمال في اي شركة عائلية. (وسيلة و قاسمي)

الفرع الثالث : مراحل نمو الشركات العائلية

تواجه الشركات العائلية تحديات فريدة عبر مراحل نموها المختلفة، بدءاً من التأسيس وصولاً إلى الانتقال بين الأجيال والضيوج. كل مرحلة تتطلب استراتيجيات مختلفة لإدارة العلاقات العائلية وتنظيم العمليات التجارية. من المهم فهم هذه المراحل لضمان استمرارية الشركة وتفادي الصراعات المحتملة بين المصالح العائلية والتجارية.

أولاً : مرحلة المؤسس (المالك المسيطر)

وتسمى كذلك بمرحلة الجيل الأول هي الخطوة الأولى لإنشاء الشركة العائلية، وتكون ملكية الشركة بالكامل للمؤسس(المؤسسين)، وقد يلجأ بعض المؤسسين إلى استشارة عدد قليل من المستشارين الخارجيين و/أو رفقاء العمل، لكنهم يتخدون غالبية القرارات الرئيسية بأنفسهم. وتتسم هذه المرحلة بالتزام شديد من قبل المؤسس(المؤسسين) بالعمل على تحقيق النجاح لشركته، كما تتسنم بيكل حوكمة بسيط. ولعل أهم تحدي تواجهه الشركة العائلية في هذه المرحلة هي خطط انتقال الملكية، لأن اكمال تطور الشركة العائلية إلى المرحلة التالية يحتم على المؤسس(المؤسسين) اتخاذ الجهود الالزمة للتخطيط لانتقال الملكية وإعداد القائد التالي للشركة. (فتيبة، الشركات العائلية نماذج وتجارب، 2020، صفحة 15)

ثانياً : مرحلة إشراك أبناء العم (جيل الثاني)

هذه هي المرحلة التي يتم فيها نقل الإدارة والملكية إلى أبناء المؤسس(المؤسسين) ونظراً لانضمام مزيد من أعضاء العائلة إلى الشركة، فإن مشاكل الإدارة ستتصبح أكثر تعقيداً نسبياً مما كانت عليه في المرحلة الأولى من إنشاء الشركة، وإليكم بعض التحديات الشائعة في مرحلة إشراك الأبناء: الحفاظ على التجانس بين الإخوة، وتنظيم عمليات وإجراءات العمل، وإرساء قنوات الاتصال الفعالة بين أعضاء العائلة وتأمين خطة انتقال المناصب الادارية الرئيسية. (فتيبة، الشركات العائلية نماذج وتجارب، 2020، صفحة 54)

ثالثاً : مرحلة اتحاد الأقرباء (الجيل الثالث)

في هذه المرحلة تصبح حوكمة الشركة أكثر تعقيداً مع تزايد انضمام أفراد العائلة في أعمال الشركة، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بما في ذلك أبناء الإخوة وأبناء الأعمام والأ Cousins. ولما كان الكثير من هؤلاء الأفراد يتبنون إلى أجيال وفروع مختلفة من العائلة، فقد تتبادر أفكارهم بشأن كيفية إدارة الشركة ووضع استراتيجيةيتها العامة. وبالإضافة إلى ذلك، من المحموم بدرجة كبيرة أن ينتقل أي صراع كان قائماً بين الإخوة في المرحلة السابقة إلى جيل أبناء العمومة أيضاً. ونتيجة لذلك تنطوي هذه المرحلة على معظم قضايا الحوكمة العائلية. ومن أكثر القضايا المعروفة التي تواجهها الشركات العائلية في هذه المرحلة: توظيف أفراد العائلة، وحقوق المساهمين من العائلة، وتسهيل الأسئلة، وسياسة توزيع الأرباح، ودور أفراد العائلة في الشركة، وفض المنازعات في العائلة ورؤيه العائلة ورسالتها. (فتيبة، الشركات العائلية نماذج وتجارب، 2020، صفحة 16)

جدول (1) : يلخص قضايا حوكمة الشركات العائلية الرئيسية التي نواجهها الشركات خلال دورة تطويرها

قضايا المساهمين المسيطرین	مرحلة الملكية
<ul style="list-style-type: none"> ● انتقال القيادة ● التوريث ● تحطيط التركة 	مرحلة المؤسس (المالك المسيطر)
<ul style="list-style-type: none"> ● الحفاظ على العمل الجماعي ● استدامة الملكية ● التوريث 	مرحلة اشراك البناء (الجيل الثاني)
<ul style="list-style-type: none"> ● تحصيص رأس مال الشركة ● مستويات الارباح والديون ● سيولة المساهمين ● حل النزاعات العائلية ● مشاركة العائلة ودورها ● رؤية العائلة واهدافها ● ارتباط العائلة بالعمل 	مرحلة اتحاد الاقرباء (الجيل الثالث)

(Abouzaid, 2018, p. 16)

الفرع الرابع : اهمية حوكمة الشركات

تكمن اهمية حوكمة الشركات العائلية في كونها المساعد الاساسي في تحسين نظام الشركة واستمرارها ويرى ان اهمية حوكمة الشركات ما يلي :

- .1 تساعد حوكمة الشركات العائلية في فصل الملكية عن الإدارة.
- .2 تعزيز الشفافية والافصاح المالي مما يزيد ثقة المساهمين.

كما نرى ان اهميتها تكمن في : (حمدي و بوسكتة ، 2019)

- .1 زيادة فرص التوسيع والنمو
- .2 جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتخفيض تكلفة التمويل.
- .3 مكافحة الفساد المالي والإداري.
- .4 زيادة ثقة المستثمرين وحماية حقوقهم.

تجنب المشاكل المالية والإدارية يتطلب التحليل المستمر للأداء واتخاذ الإجراءات الوقائية في الوقت المناسب. (فتيبة، الشركات العائلية نماذج وتجارب، 2020)

المطلب الثاني : الأنواع والأشكال القانونية للشركات العائلية

الفرع الأول : أنواع الشركات العائلية

حسب التقسيم التنظيمي تقسم الشركات العائلية إلى ثلاثة أنواع :

أولاً : الشركات العائلية التقليدية :

تميّز الشركات العائلية التقليدية بقدرها العالية على التخطيط طويلاً الأمد، مما يعزّز فرص استمراريتها عبر الأجيال. ويلاحظ أنّ نموها يتم في الغالب من داخل المؤسسة نفسها، مدفوعاً بعوامل داخلية أكثر من تأثيرها بالظروف الخارجية. كما تتسم هذه الشركات بقدر كبير من الاستقرار والقدرة على البقاء لفترات طويلة، بالإضافة إلى ما تتمتع به من سمعة طيبة نابعة من جودة خدماتها وحرصها على بناء علاقات موثوقة مع المتعاملين. (فتيبة، الشركات العائلية نماذج وتجارب، 2020)

ثانياً : الشركات العائلية التقليدية الصراعية

تحتفل الشركات العائلية الصراعية عن نظيرتها التقليدية من حيث مستوى الصراعات الداخلية التي تنشأ داخل المؤسسة، والتي تعود غالباً إلى تباين وجهات النظر حول التوجهات المستقبلية للشركة. وتُعد هذه الصراعات من أبرز التحديات التي تواجه هذا النوع من الشركات، حيث يصعب على الاستشاريين في كثير من الأحيان التوصل إلى حلول فعالة بسبب حدة الخلافات. غالباً ما تنتهي هذه النزاعات بتفكيك الهيكل العائلي أو اللجوء إلى بيع الشركة، ما يهدّد استمراريتها على المدى الطويل. (فتيبة، حوكمة المؤسسات العائلية في الجزائر، 2012)

ثالثاً : الشركات العائلية الريادية:

وهذا يعتبر من أصعب أنواع الشركات العائلية، حيث يقوم رائد الأعمال بقيادة الشركة إلى أن يخلفه قائد آخر أو أكثر من أبنائه، ويلاحظ أن هذا النوع من الشركات يطفو عليه سمة التنافس، حيث ينظر كل فرد في العائلة إلى حصته من الميراث، كما يبرز في هذا النوع من الشركات اختلاف كفاءة الأبناء في أداء الأعمال وقيادة. (فتيبة، الشركات العائلية نماذج وتجارب، 2020)

الفرع الثاني : الأشكال القانونية للشركات العائلية.

أولاً : معنى الشكل القانوني

يقصد بالشكل القانوني *logal forme* هو الشكل الذي تأخذه الشركة من الناحية القانونية عندما تحصل على ترخيص العمل وعند حصولها على مكانة رسمية وقانونية، فهذا الشكل يحدد من يملك الشركة من ناحية القانونية، تؤثر في اختيار الشكل القانوني عدة عوامل مثل اهداف المسيطرة للشركة وهيكل الضرائب والمخاطر طبيعة النشاط وحجم رأس المال إلى غير ذلك من عوامل، كما تغيير من شكلها حسب التغيير الذي يساعد وضع الشركة فمثلاً في حالة زيادة عضو جديد تتغير إلى شكل مساهمة، وفي حالة خسارة فتراجع لشركة فردية. (فتيبة، حوكمة المؤسسات العائلية في الجزائر، 2012)

ثانياً : الاشكال القانونية الاساسية التي تأخذها الشركات العائلية

1 شركة الاشخاص :

تقوم الشركات الاشخاص في تكوينها على شخصية شركائهما نظراً للتعرف القائم بينهم ولثقة التي تربطهم ببعضهم البعض، كما تشمل ثلاثة أنواع :

شركة التضامن : هي أحد أشكال شركات الأشخاص والتي يتحمل فيها الشركاء مسؤولية سداد ديون الشركة من أموالهم الشخصية لا في حدود رأس المال المتضمن بالمشروع. تكون من شخص على الأقل فيما أكثر من أجل المباشرة في العمل. (دفتر، ماهية شركة التضامن مزايا وعيوب، 2024)

شركة المعاشرة : تعرف شركة المعاشرة على أنها : شركة مستترة ليس لها شخصية معنوية ولا اسم لها كما أنها لا تملك عنواناً تجاريًا، تعتقد بين شخصين أو أكثر لاقتراض الأرباح والخسائر المرتبة عن عمل تجاري أو أكثر يقوم به أحد الشركاء باسمه الخاص. (لامية و مرابطين ، 2020، صفحة 07)

2 شركات رؤوس الأموال :

شركة المساهمة : تعتبر من أكثر الأشكال الملكية والقانونية تعقيداً مقارنة مع الأشكال الأخرى من الشركات الأشخاص، والسمة الأساسية لها هي أن رأس المال مقسم إلى أجزاء متساوية يطلق عليهم حملة الأسهم أو أصحاب الأسهم. (وردية، 2015)

شركة التوصية البسيطة : هي الشركة التي تعقد بين شركاء بعضهم متضامنون، وبعضهم موصون، فالمتضامنون هم الذين لهم أموال ويقومون بأعمال إدارة الشركة، وهم مسؤولون عن الإدارة، متحمدون للتزاماتها، متضامنون في هذه المسؤولية وفي إيفاء ديون الشركة. والموصون: يقدمون المال، ولا يسألون عن إدارتها، ولا يتحملون التزاماتها. (الرحيلي، بلا تاريخ، صفحة 3972)

3 الشركات ذات طبيعة مختلطة :

1 شركات ذات مسؤولية محدودة : هي شركة أموال ، تأسس بين شريكين اثنين على الأقل و خسرين على الأكثر، يحدد رأس المال الاجتماعي بحرية من طرف الشركاء في القانون الأساسي للشركة، يلتزم الشركاء بديون الشركة حسب مساهمتهم في رأس المال الاجتماعي ويمكن أن تكون المساهمة تقديم عمل دون أن يدخل في تأسيس رأس المال الشركة، كما تسير من طرف مسير واحد أو عدة مسربين. (دفتر، ماهية شركة ذات مسؤولية محدودة مزايا وعيوب، 2024)

الشركات ذات مسؤولية محدودة لشخص الواحد :

شركة الشخص الواحد ذات المسؤولية المحدودة هي إحدى شركات الأموال. تميز بتكوينها من شخص واحد فقط لا فردين كأغلب الشركات، ولأنها شركة ذات مسؤولية محدودة تتحمل الخسارة في نطاق رأس المال فقط. في شركة الشخص الواحد، الديمة المالية لمالك الشركة تكون منفصلة تماماً عن الشركة. رغم هذا، يمكن للدائنين المطالبة بأملاك الشخص صاحب الشركة في حالة أنه لم يفرق بين ذمته المالية وذمة الشركة. (دفتر، ماهية شركات ذات مسؤولية محدودة لشخص الواحد، 2024).

المطلب الثالث : الاليات تطبيق الحوكمة في الشركات العائلية.

تمثل الاليات المطبقة في الشركة العائلية من الاساسيات الواجبة من اجل ضمان نظام حوكمة فعال، حيث تمثل هذه الاليات في ما يلي :

الفرع الاول : حوكمة العائلة

يساهم تبني ممارسات حوكمة فعالة في الشركات العائلية منذ المراحل الأولى لتأسيس المشروع في تعزيز العلاقات العائلية ، وضمان استقرار العمليات التجارية، وتسهيل ذب الكفاءات الإدارية. كما توفر هذه الممارسات إدارة أكثر كفاءة وفعالية . بالإضافة إلى ذلك تتيح ممارسات الحوكمة التواصل المفتوح بين أفراد العائلة، مما يعزز فرص مناقشة القضايا المتعلقة بالشركة ويسهم في تقوية الروابط العائلية. ويساعد هيكل الحوكمة الفعال في معالجة التحديات التي قد تنشأ في مسار الشركة، مثل قضايا توظيف أفراد العائلة، وحل النزاعات، وتنظيم ملكية الأسهم. من أبرز الاليات الفعالة في حوكمة الشركات العائلية ما يلي : (حمدي و بوسكة ، 2019)

اولاً : اجتماع العائلة : في المرحلة المبكرة من عمر الشركة العائلية، والتي تتسم بغياب الطابع الرسمي في الهيكلة والتنظيم، تتركز السلطة عادةً في يد المؤسس أو مجموعة المؤسسين. غالباً ما يدار العمل بأسلوب فردي يُركز على القرارات الأحادية، حيث يلعب المؤسس الدور المحرفي في التسيير. وتعقد الاجتماعات العائلية خلال هذه المرحلة كوسيلة غير رسمية لتبادل المعلومات، وتعزيز التواصل بين أفراد العائلة، والتوصل إلى توقعات مبدئية، فضلاً عن كونها منصة لتوليد الأفكار والمبادرات الجديدة. (فهمي و ديفيد ، 2024 ،

ثانياً : جمعية العائلة : ع الخرط الجيل الثاني من العائلة في إدارة الشركة، تبدأ المجتمعات العائلية في اتخاذ طابع أكثر رسمية، حيث تُعقد عادةً مرة أو مرتين في السنة. وخلال هذه اللقاءات، يتم تناول مختلف القضايا المرتبطة بنشاط الشركة، مما لا يقتصر على الإحاطة بجريات العمل، بل يتبع أيضاً لأفراد العائلة فرصة لتبادل الآراء وطرح الأفكار المتعلقة بتطوير المشروع. ومع ذلك، فإن غياب السياسات الرسمية الواضحة في هذه المرحلة قد يؤدي إلى نشوء خلافات أو نزاعات داخلية بين أفراد العائلة، ما يُيزِّر أهمية تنظيم العلاقات العائلية ضمن إطار حوكمي متين. (فهمي و ديفيد ، 2024)

ثالثاً : مجلس العائلة : حيث يتسع الجيل الثاني ليضم الانساب و ابناء العم ، قد يصبح وجود كيان حاكم يمثل مصالح العائلة الأوسع مناسباً للمساعدة في صنع القرار ، وي منتخب افراد العائلة في المجلس ، ويجتمعون في الغالب من مرتين الى ستة مرات في العام. (فهمي و ديفيد ، 2024)

رابعاً : مكتب العائلة : هو المركز الاستشاري والإداري التي تشرف عليه العائلة وخاصة الشركات العائلية الكبرى الثرية ، بعرض تقديم المشورة فيما يتعلق بتنمية الاستثمارات الشخصية والضرائب والتغطية التأمينية وتخطيط التصرف بالملالك ، والاستشارات للمسار الوظيفي وغيره من موضوعات التي تهم افراد العائلة. (فهمي و ديفيد ، 2024)

خامساً : لجان حوكمة العائلة : نجد في العائلة المالكة لشركة انه من المفيد انشاء انواع اخرى من اللجان التي تغطي مجالات ذات اهمية لها ، نذكر في ما يلي بعض اللجان. (حمدي و بوسكة ، 2019)

1. **لجنة التعليم :** هذه اللجنة مسؤولة عن المساعدات برأس المال البشري على العائلة وبقدرتها على التعاون بكفاءة في تنفيذ مهام الحكومة، يمكن لهذه اللجنة أن تنظم دورات عن المحاسبة المساعدة أفراد العائلة عن قراءة وفهم القوائم المالية لشركاتهم.
2. **لجنة استرداد قيمة الأسهم:** ويشرف عليها مجلس العائلة، وتقوم بإنشاء وإدارة صندوق للمساهمين الذين يرغبون في تسيير أسهمهم بسعر عادل حتى يتسرى لهم مزاولة أنشطة أخرى بهذه الأموال.
3. **لجنة تحضير المسار الوظيفي:** تعمل على وضع سياسات التوظيف لأفراد العائلة الذين يرغبون في الالتحاق بالشركة العائلية، كما تقوم بمتابعة المسار الوظيفي لأفراد العائلة.
4. **لجنة الترفيه واللقاءات العائلية :** الغرض من هذه اللجنة هو إعداد برامج ترفيهية وغيرها من اللقاءات التي تجمع شمل العائلة حول أنشطة ترويحية، وتقوم بعقد لقاءات سنوية لتنمية العلاقات بين الأقارب .

الفرع الثاني : ميثاق العائلة

بعد ميثاق العائلة من أبرز وأهم الآليات الأساسية لحكومة الشركات العائلية، اذ يعتبر مجموعة من المبادئ والقواعد التي يتم تحديدها بدقة من قبل خبراء متخصصين وبمشاركة جميع الأطراف المعنية، ويحظى هذا الميثاق بقبول واحترام أفراد العائلة، غالباً ما يتناول الميثاق العائلي القضايا الجوهرية التي تؤثر في استمرارية ونمو المؤسسة العائلية، مثل تحديد رسالتها التي تعكس أهدافها وغاياتها، وتوضيح حقوق الملكية في المؤسسة من حيث نشأتها، وانتقالها وانتهائها. كما يتناول الميثاق تنظيم العلاقة بين أفراد العائلة وكيفية ترتيب مسألة الخلافة وتعاقب الإدارة بين الأجيال المتعاقبة، بالإضافة إلى تحديد قواعد شغل الوظائف القيادية في المؤسسة وإجراءات توظيف أبناء العائلة، فضلاً عن أساس تدريبهم وتأهيلهم وفقاً لاحتياجات المؤسسة، عادةً ما يشمل ميثاق العائلة العناصر التالية : (حمدي و بوسكة ، 2019)

اولا : سياسة التوظيف في الشركة العائلية

تواجه الشركات العائلية تحدياً بشأن توظيف أفراد العائلة وعائلتها ومحارفها المقربين ، اذا يمكن وضع سياسات وإجراءات واضحة تحدد المؤهلات والمتطلبات الخاصة بكل وظيفة، يمكن للشركة ضمان جذب الأشخاص المناسبين. وبهذا الشكل مما يجعل الشركة تشعر بالثقة عند توظيف أفراد من العائلة أو الأصدقاء، كما يتم تحديد المهارات والقدرات المتوقعة من الشخص بكل دقة ، مما يساعد في وضوح التوقعات والأدوار داخل الشركة.

ثانياً: سياسات تملك أفراد العائلة لأسهم الشركة العائلية

بالنسبة لبعض الشركات، من الضروري تحديد سياسات واضحة لملكية الأسهم منذ المراحل الأولى لبدء العمل، يساعد ذلك في وضع التوقعات الصحيحة بين أفراد العائلة فيما يتعلق بحقوق ملكية الأسهم، بما في ذلك ما إذا كان يُسمح للأصهار أو غيرهم من أفراد العائلة بتملك أسهم في الشركة. وتعتبر السياسة الجيدة لتملك الأسهم تلك التي تحدد الآليات التي تتيح لأفراد العائلة بيع أسهمهم في حال رغبتهم في الحصول على قيمتها نقداً. (حمدي و بوسكة ، 2019)

ثالثاً : حوكمة إدارة الشركة العائلية

تحتفل ادارة الشركات العائلية عن غيرها فمثلا في الشركات غير العائلية، يمكن لأي شخص أن يعمل كموظف أو مدير. كما يمكنه الجمع بين بعض هذه الأدوار. أما في الشركات العائلية فالامر يكون أكثر تعقيداً، حيث يتميز أفراد العائلة في الشركات العائلية بإمكانية توليهم لعدة أدوار في آن واحد، مثل دور المالك، والمدير، وأحياناً الموظف التنفيذي، وهو ما يتربّط عليه تحمل مسؤوليات متعددة داخل الهيكل التنظيمي للشركة. وترتبط هذه الأدوار المتداخلة بجواز ودافع مختلفة، ما يعُد من طبيعة العلاقات الداخلية، ويزيد من التحديات الإدارية والホوكمية التي تواجهها الشركات العائلية مقارنة بالشركات غير العائلية، التي غالباً ما تتسم بفضل أوضاع بين الملكية والإدارة. (حمدي و بوسقة ، 2019)

1. جميات المساهمين :

هي السلطة العليا في الشركة والمسؤولة عن جميع شؤونها، حيث تمثل الجمعية العامة عند انعقادها بشكل صحيح لجميع أفراد العائلة الحق في ممارسة حقوقهم واحتياصاتهم المتعلقة بالشركة، وتقوم الجمعية بمارسة دورها وفقاً لأحكام نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة. (حمدي و بوسقة ، 2019)

2. مجلس الإدارة :

يتم انتخاب رئيس مجلس الإدارة ونائبه من بين الأعضاء عن طريق الاقتراع السري. وتمثل وظيفة المجلس في وضع السياسات العامة، والخطط الاستراتيجية، والآليات الأساسية التي توجه نشاط الشركة، إلى جانب الإشراف على تنفيذها ومراجعتها بشكل دوري. ويشمل ذلك التخطيط الاستراتيجي، وخطط العمل المرحلية، وآليات إدارة الأزمات الإدارية، إضافة إلى السياسات المتعلقة بالاستثمار، والتمويل، وإدارة المخاطر، والرقابة الداخلية. (حمدي و بوسقة ، 2019)

3. الإدارة التنفيذية :

يعين على مجلس الإدارة اختيار الإدارة التنفيذية للشركة من بين الأفراد ذوي الخبرة والكفاءة اللازم لإدارة أعمال الشركة. ويشمل ذلك تحليل الهيكل التنظيمي وتصميمه، وتوضيح اختصاصات وظائف الفريق التنفيذي ومسؤولياته بناءً على احتياجات الشركة وأنشطتها الحالية والمستقبلية. كما يعين على المجلس تقييم مهارات موظفي الإدارة العليا ومؤهلاتهم بما يتماشى مع الميكل التنظيمي المعتمد. واتخاذ قرار باستمرارهم أو استبدال غيرهم بهم، ووضع برامج تدريبية لتأهيل العاملين في الشركة من أصحاب الكفاءات العالية من أجل تولي وظائف الإدارة العليا والوظائف المهمة في الشركة. (حمدي و بوسقة ، 2019)

4. المراجعة الداخلية:

تعزز المراجعة الداخلية بشكل كبير في مساعدة الشركة العائلية الوصول إلى تحقيق أهدافها وضمان فعالية الرقابة الداخلية، فهي تعمل بالتعاون مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة لإدارة المخاطر والرقابة عليها ضمن إطار حوكمة الشركات، و ذلك من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للوحدة الاقتصادية، بالإضافة إلى تعزيز الضبط الداخلي بفضل استقلاليتها وتعيينها لرئيس مجلس الإدارة، واتصالها المباشر برئيس لجنة المراجعة. (حمدي و بوسقة ، 2019).

5. المراجعة الخارجية:

تلعب المراجعة الخارجية دوراً مهماً وفعلاً في تعزيز حوكمة الشركات، حيث تساعده في القضاء على التعارض بين المساهمين والإدارة، كما تسهم في تقليل المعلومات الحاسبية الموجودة في القوائم المالية، ويقوم المدقق الخارجي بإضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات الحاسبية من خلال المصادقة على القوائم المالية التي تعدادها الشركة، بعد مراجعتها والتأكد من صحة البيانات والمعلومات الواردة فيها، كما يقوم المدقق بإعداد تقارير مفصلة ترافق بالقوائم المالية لتوفير شفافية أكبر للمساهمين وأصحاب المصلحة. (حمدي و بوسكتة ، 2019)

المطلب الرابع : تأثير الاليات حوكمة الشركات العائلية على أداء الشركات

تعتبر حوكمة الشركات إحدى الأسباب التي تسهم في تحسين أداء الشركات، خاصة في الشركات العائلية التي تتميز بتدخل كبير بين الملكية والإدارة، وسيطرة افراد العائلة على القرارات واتخاذها، فغياب الضوابط المؤسسية والشفافية في غالب الاحيان يؤدي الى تراجع كفاءة التشغيلية لشركة، وزيادة حدة المخاطر. لذلك يعتبر تطبيق الاليات الحوكمة الحديثة عبارة امرا بالغ الاهمية لشركات العائلية، مثل فصل الملكية عن الادارة، لذلك نلخص تأثير الاليات الحوكمية على اداء هذه الشركات العائلية كالتالي :

1. رفع كفاءة الاداء : يجب ان يتم توعية الشركات العائلية بأن التزام الشركات العائلية بتطبيق الاليات الحوكمة يرفع من اداء الشركات خصوصا عند تدعيمه في الحالات التي كانت درجة الالتزام بها منخفضة. (علي و سكر، 2018)

2. تعزيز الثقة بين المستثمرين والمؤسسات المالية : اكد دراسة bushee et al ان المستثمرين المؤسسين يلعبون دورا اساسيا حريا في تقوية ممارسات حوكمة الشركات، كما يمكن للحكومة ان تقلل من عدم تناقض المعلومات بين المساهمين والمستثمرين وهذا قد يؤدي الى تعزيز دافع الإداره لتركيز على الاستثمارات، يرى jensen et meckling ان زيادة حصة المديرين من الاسهم سوف يسهم في موائمه افضل للحوافر المادية بين المستثمرين والمساهمين مما يرفع من اداء الشركة نتيجة اتخاذ قرارات استثمارية تعود بالفائدة على الطرفين. (فيروز و كواشي ، 2023)

3. خفض نسب التزعمات العائلية.

خلاصة الفصل :

يمكن القول أن حوكمة الشركات ليست مجرد مجموعة من القواعد الإدارية، بل هي منظومة متكاملة تهدف إلى تنظيم العلاقة بين مختلف الأطراف الفاعلة داخل المؤسسة، مثل الملاك، مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، بما يضمن تحقيق الشفافية، العدالة، والمساءلة، ومن ثم تحسين أداء الشركات على المستويين المالي والإداري. وقد اتضح من خلال العرض التاريخي لنشأة وتطور مفهوم الحوكمة، أن هذا المصطلح تطور من كونه أداة لرراقبة أداء المديرين إلى إطار شامل يضم البعد الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي في ان واحد.

وقد بُرِزَ من خلال هذا الفصل أن تطبيق آليات الحوكمة في الشركات العائلية، سواء من خلال هيكل إدارية فعالة، أو عبر ميثاق العائلة، و مجالس العائلة، يمثل عنصراً جوهرياً في تقليل النزاعات، وتعزيز الشفافية، و تكريس ثقافة العمل المؤسسي، مما ينعكس إيجاباً على الأداء العام لهذه الشركات.

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي

دراسة ميدانية بمؤسسة عموري _سوفراميماس_

بسكرة

تمهيد :

بعد التطرق إلى أهم التعريفes والمفاهيم النظرية المتعلقة بالمتغيرات الدراسية (اليات الحكومية والشركات العائلية) وتطرق لفهم العلاقة بينهما في الفصل الأول، ستطرق في هذا الفصل التطبيقي إلى دعم الجانب النظري، وذلك من خلال اسقاطه على شركة عموري سوفراميماكس _بسكرة _ في هذا الفصل، اذا يتناول هذا الفصل التطبيقي ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: العرض العام لمؤسسة SARL SOFRAMIMEX _بسكرة-

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات

المبحث الأول : العرض العام لمؤسسة SARL SOFRAMIMEX -بسكرة-

سنقوم في هذا المبحث بالتعرف على مؤسسة SARL SOFRAMIMEX لولاية بسكرة و ذلك من خلال تبيين

طبيعة نشاطها وكيفية نشأتها :

الفرع الأول: تعريف المؤسسة

وهي شركة ذات مسؤولية محدودة وتنشط في مجال التجارة حيث تقوم باستيراد كل المعدات للأشغال العمومية والبناء بما في ذلك قطع الغيار والواحد استيراد المعدات، ماقنات رفع الأثقال والتغليف ثم بيعها داخل الوطن، تتفرع عبر 25 نقطة بيع موزعة على مختلف مناطق الوطن ومن بينها الوحدة الأم في بسكرة.

الفرع الثاني: نشأتها

انطلقت مؤسسة SARL SOFRAMIMEX في 2010/10/01 وتقع هذه الوحدة ببسكرة في المنطقة الصناعية.

• تقدر المساحة الإجمالية بـ 960 م² منها المغطاة 600 م²

• رأسمال يقدر بـ 50.000.000,00 دج

• أما بالنسبة للموظفين فقد كانت المؤسسة تشغل 80 موظفا

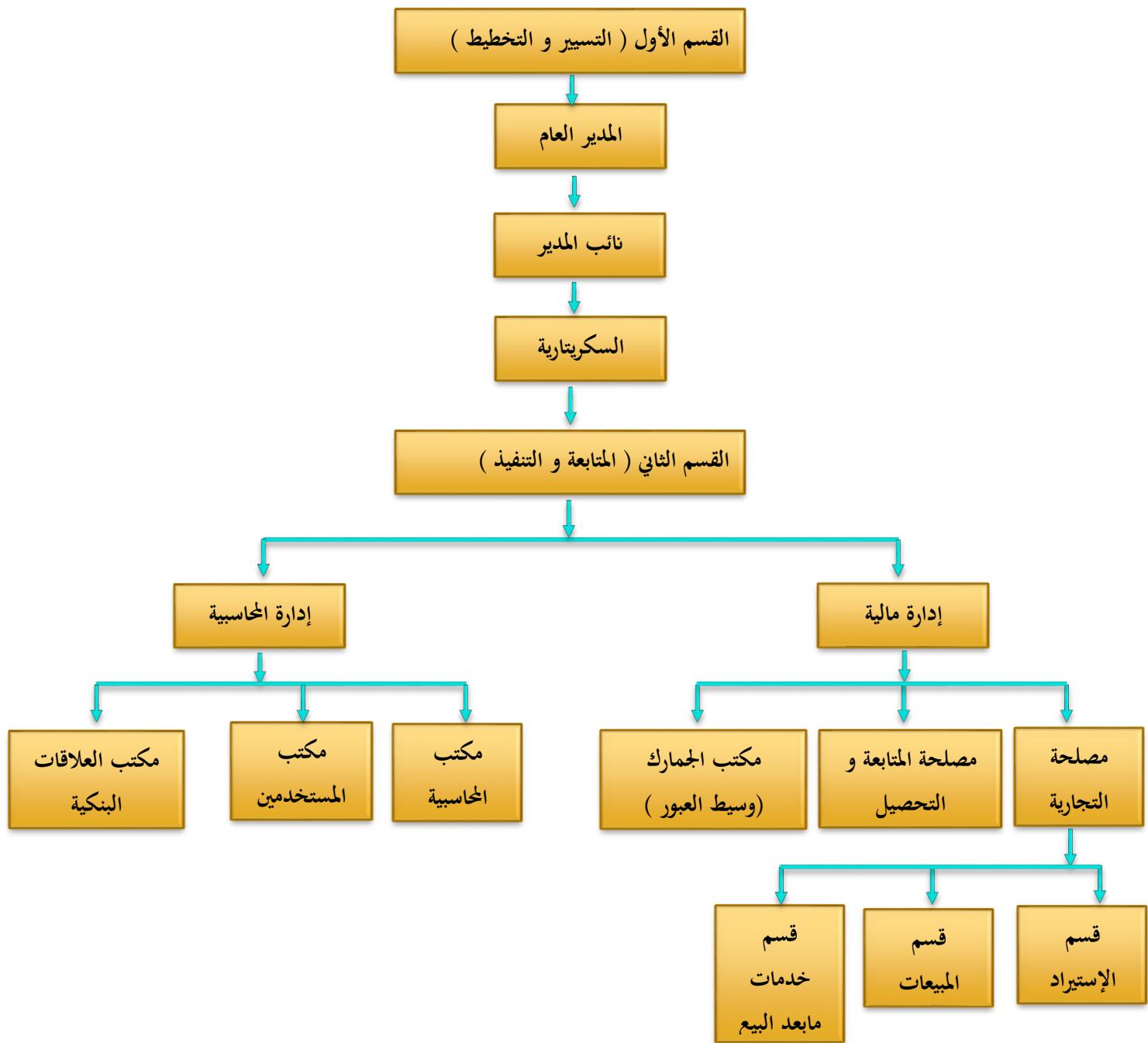
أهداف المؤسسة:

• توسيع نطاق توزيعها في معظم مناطق الوطن.

• التحكم في منافذ التوزيع ومراقبتها.

• الزيادة في حجم المبيعات.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لمؤسسة SARL SOFRAMIMEX - بسكرة -



الشكل (1) : الهيكل التنظيمي لمؤسسة SARL SOFRAMIMEX - بسكرة -

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة

يهدف هذا المبحث إلى عرض المنهجية العلمية المتبعة في دراسة أثر حوكمة الشركات العائلية على أداء المؤسسات، مع الاستناد إلى النتائج التي توصلت إليها دراستنا السابقة حول خصائص وآليات حوكمة هذه الشركات.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة وطرق جمع البيانات

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة :

تمثل مجتمع الدراسة في الشركات العائلية العاملة في قطاع SARL SOFRAMIMEX بمنطقة بسكرة وقد اعتمدنا على عينة قوامها 40 استبياناً وزعت على عمال الشركة، استرجع منها 32، وقد تم اختيارها بطريقة عشوائية.

الفرع الثاني: طرق جمع البيانات:

•البيانات الأولية: تم جمعها من خلال استبيان مقتنة صممت بناءً على مؤشرات الحوكمة التي حددها دراستنا السابقة، مع التركيز على سبعة أبعاد رئيسية (1) مجلس الإدارة، (2) هيكل الملكية ، (3) الإفصاح والشفافية ، (4) التشريعات القانونية حقوق المساهمين ، (5) التدقيق الداخلي، (6) التدقيق الخارجي، (7) المنافسة السوقية. وزعت الاستبيانة على المدراء التنفيذيين وأعضاء مجالس الإدارة.

•البيانات الثانية: تم جمعها من التقارير السنوية للشركة ، مع الاستفادة من قاعدة البيانات التي أنشأها الدراسات السابقة حول ممارسات الحوكمة في الشركات العائلية.

المطلب الثاني: ثبات وصدق أداة الدراسة

الفرع الأول: أداة الدراسة

تم تصميم الاستبيان بناءً على الإطار النظري حول حوكمة الشركات العائلية. وتضمنت ثلاثة أجزاء:

1. البيانات الشخصية

2. محور الأول:اليات حوكمة الشركات العائلية: (34 بندًا تعطي الأبعاد السبعة)

3. محور الثاني: أداء الشركات (10 بند)

الفرع الثاني: ثبات أداة الدراسة : Reliability

و يقصد بما مدى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متقاربة لوكرر البحث في ظروف مشابهة بإستخدام الأداة نفسها، وفي هذا البحث تم قياس ثبات أداة البحث بإستخدام معامل الثبات "الفا كرونباخ" الذي يحدد مستوى قبول أداة، القيام بمستوى (0.60) فأكثر، حيث كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول المولى.

الجدول رقم(2): معاملات صدق والثبات

عناوين المحاور	العينة	معامل الصدق	معامل الثبات ألفا كرونباخ	معامل الثبات
المحور الأول	آليات حوكمة الشركات 34	,804	0,896	
	العائلية			
المحور الثاني	أداء الشركات	10	,860	0,927
الاستبيان ككل	44	,856	0,925	

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يظهر الجدول تقييم معاملات الصدق والثبات للمحورين الرئيسيين وللاستبيان ككل. بالنسبة للمحور الأول الذي يقيس آليات حوكمة الشركات العائلية، بلغ معامل الثبات بقيمة 0.804، مما يشير إلى درجة عالية من الاتساق الداخلي بين بنود هذا المحور، مما يؤكد موثوقية الأداة في قياس هذا البناء.

أما المحور الثاني الذي يقيس أداء الشركات، فقد سجل معامل ثبات أعلى بلغ 0.860، هذه النتيجة تدل على تجانس متاز بين بنود هذا المحور، حيث تقييس جميعها بشكل متتسق لأداء الشركات ، ومن الجدير بالذكر أن ارتفاع معامل الثبات في هذه الحالة قد يعكس وضوح صياغة الفقرات وتركيبها على جوانب محددة من الأداء.

على مستوى الاستبيان الكلي، بلغ معامل الثبات 0.856، مما يؤكد أن الأداة تتمتع بموثوقية عالية ككل، هذه النتيجة مهمة لأنها تسمح باستخدام الدرجة الكلية للاستبيان في التحليلات الإحصائية اللاحقة بثقة، أما بالنسبة لمعاملات الصدق، فقد سجلت قيماً مرتفعة تجاوزت 0.89 لجميع المحاور، مما يشير إلى أن الأداة تقييس بالفعل ما صممت لقياسه دون تشويش أو انحراف.

المطلب الثالث : تحليل البيانات الشخصية

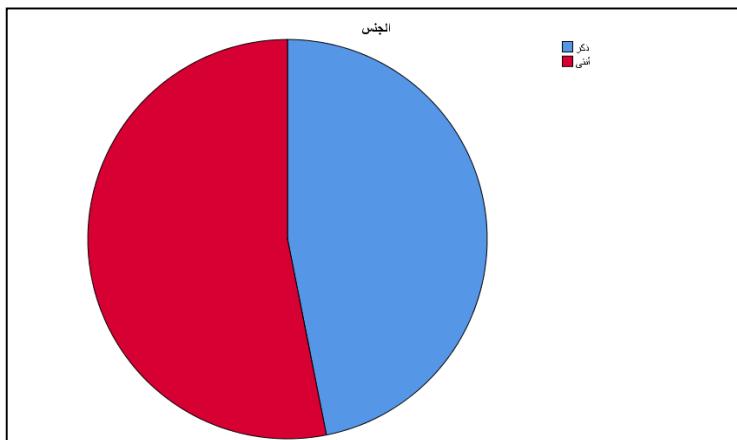
نقوم من خلال هذا العنصر بوصف عينة الدراسة من خلال التطرق إلى المميزات الشخصية لها من حيث الجنس والسن والمستوى التعليمي.

1- توزيع المبحوثين حسب متغير الجنس:

الجدول رقم (03): يوضح توزيع المبحوثين على أساس متغير الفئة الجنس.

الجنس	النكرار	النسبة المئوية (%)
ذكر	15	46.9%
أنثى	17	53.1%
المجموع	32	100.0%

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS



الشكل رقم (02): يوضح توزيع المبحوثين على أساس متغير الفئة الجنس.

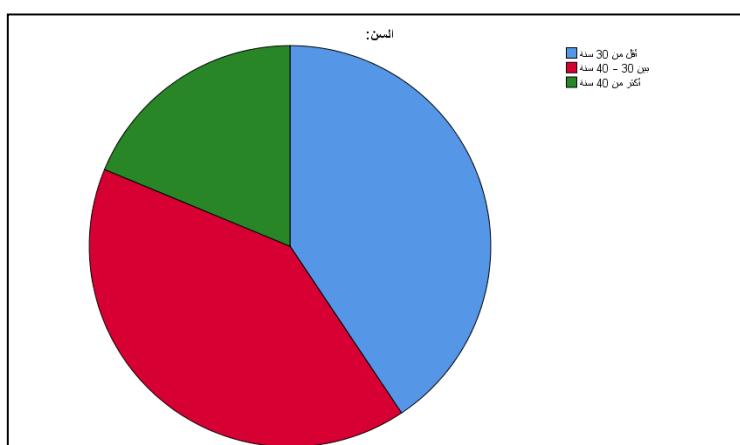
يُبين الجدول رقم (02) توزيع أفراد العينة البالغ عددهم 32 فرداً حسب متغير الجنس، حيث يتضح وجود توازن نسبي بين الجنسين في العينة المدروسة. فقد بلغ عدد الذكور المشاركين في الدراسة 15 فرداً، يمثلون ما نسبته 46.9% من إجمالي العينة، بينما بلغ عدد الإناث 17 فرداً، بنسبة 53.1%.

2-توزيع المبحوثين حسب متغير السن:

الجدول رقم (04): يوضح توزيع المبحوثين على أساس متغير السن

الفئة العمرية	النوع	النسبة المئوية (%)
أقل من 30 سنة	ذكور	13
بين 30 - 40 سنة	ذكور	13
أكثر من 40 سنة	إناث	6
المجموع		32

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS



الشكل رقم (03): يوضح توزيع المبحوثين على أساس متغير السن

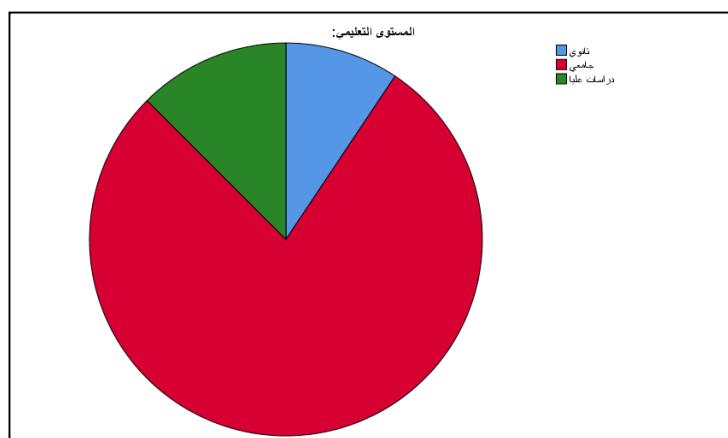
يُظهر الجدول رقم (03) أن العينة البحثية تتكون بشكل رئيسي من فتدين عمريتين شابتين، حيث تشكل كل من فئة "أقل من 30 سنة" وفئة "بين 30-40 سنة" نسبة متساوية تبلغ 40.6% لكل منهما، بينما لا تمثل الفئة الأكبر سناً "أكثر من 40 سنة" سوى 18.8% من إجمالي العينة.

3-توزيع المبحوثين حسب متغير المستوى التعليمي:

الجدول رقم (05): يوضح توزيع المبحوثين على أساس متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	النسبة المئوية (%)	النكرار
ثانوي	9.4%	3
جامعي	78.1%	25
دراسات عليا	12.5%	4
المجموع	100.0%	32

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS



الشكل رقم (04): يوضح توزيع المبحوثين على أساس متغير المستوى التعليمي

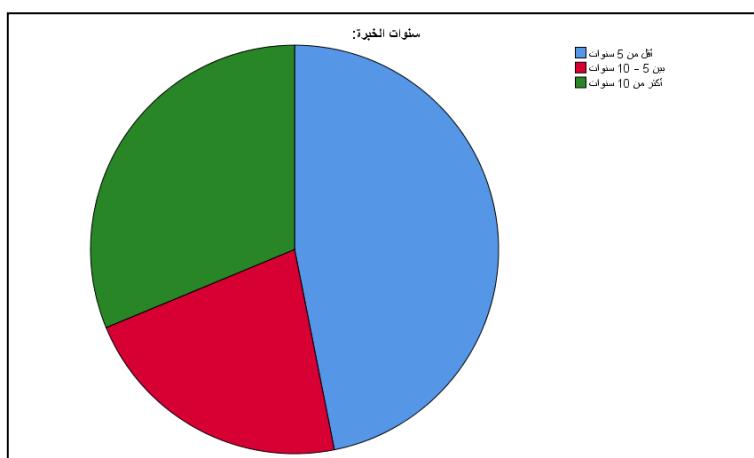
يُبين الجدول رقم (04) توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي، حيث تبرز سيطرة واضحة للحاصلين على المؤهلات الجامعية والعليا. فمن بين 32 مبحوثاً، نجد أن 25 فرداً (78.1%) يحملون شهادة جامعية، بينما يحمل 4 أفراد (12.5%) شهادات دراسات عليا. في المقابل، لا يتجاوز عدد الحاصلين على التعليم الثانوي 3 أفراد (9.4%) فقط

4-توزيع المبحوث حسب متغير سنوات الخبرة:

الجدول رقم (06): يوضح توزيع المبحوثين على أساس متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	النكرار	النسبة المئوية (%)
أقل من 5 سنوات	15	46.9%
بين 5 - 10 سنوات	7	21.9%
أكثر من 10 سنوات	10	31.3%
المجموع	32	100.0%

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS



الشكل رقم (05): يوضح توزيع المبحوثين على أساس متغير سنوات الخبرة

يُظهر الجدول رقم (05) أن العينة البحثية تتوزع على ثلاث فئات من حيث الخبرة العملية، حيث تبرز الفئة الأقل خبرة (أقل من 5 سنوات) كنسبة الأغلبية بنسبة 46.9% (15 فرداً)، تليها الفئة الأكثر خبرة (أكثر من 10 سنوات) بنسبة 31.3% (10 أفراد)، ثم الفئة المتوسطة (بين 5-10 سنوات) بنسبة 21.9% (7 أفراد)

المبحث الثالث : عرض و تحليل إجابات محاور الدراسة الإحصائية:

في هذا العنصر سوف تقوم بتحليل محاور بالاستبانة بغية الإجابة على أسئلة البحث، حيث تم استخدام الإحصاء الوصفي بإستخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للإجابات أفراد عينة الدراسية عن عبارات الإستبانة المتعلقة بالمحورين آليات حوكمة الشركات العائلية وأداء الشركات ، ولقد تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي من حيث الحدود الدنيا والعليا كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (07): الحدود الدنيا والعليا المقاييس ليكرارت الخماسي

غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	الاستجابة
1	2	3	4	5	الدرجة

إعداد الطالبة بالاعتماد على دراسات سابقة.

الجدول رقم (08) : الحدود الدنيا والعليا المقاييس ليكرارت الخماسي

غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	درجة الموافقة
1.79–0.1	2.59–1.8	3.39–2.6	4.19–3.40	5–4.2	فئات المتوسط الحسابي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الدراسات السابقة

المطلب الأول تحليل محاور الاسبيان:

الفرع الأول: محور آليات حوكمة الشركات العائلية

أولاً: بعد مجلس الإدارة

الرقم	العبارة	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يتكون مجلس الإدارة من عدة لجان	5	3,41	1,214	موافق
2	يضم مجلس الإدارة أعضاءً من خارج العائلة	3	3,84	1,167	موافق
3	يوجد فصل بين منصب الرئيس ومجلس الإدارة والمدير التنفيذي في الشركة	4	3,81	0,931	موافق
4	تُتخذ القرارات الفعلية بناءً على الاجتماعات الدورية لمجلس العائلة	2	3,97	0,861	موافق
5	يشترط الكفاءة والخبرة في أفراد العائلة الذين يشغلون مناصب مفاتيح في المؤسسة.	1	4,16	1,019	موافق
بعد مجلس الإدارة					موافق

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يُظهر تحليل فقرات محور آليات حوكمة الشركات العائلية تدريجًا واضحًا في أولويات المبحوثين، حيث احتلت معايير الكفاءة والخبرة المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 4.16، مما يعكس تركيزاً واضحًا على الجدارة في شغل المناصب القيادية كأساس للحكومة الرشيدة، وجاءت آلية اتخاذ القرارات عبر الاجتماعات الدورية لمجلس العائلة في المرتبة الثانية بمتوسط 3.97، مؤكدةً أهمية المؤسسة في عمليات صنع القرار، أما إشراك أعضاء من خارج العائلة في مجلس الإدارة فحل ثالثاً بمتوسط 3.84، يليه فصل المناصب القيادية بمتوسط 3.81، بينما جاء تشكيلاً للجان المتخصصة كأقل الأولويات بمتوسط 3.41.

يكشف هذا الترتيب عن توجهين رئيسيين: الأول عملي يرتكز على كفاءة العنصر البشري كحجر أساس للحكومة الفعالة، والثاني هيكلوي يؤكد على أهمية الضوابط المؤسسية في إدارة الشركات العائلية. كما تشير فروق المتوسطات والانحرافات المعيارية إلى وجود إجماع نسبي حول الأولويات الأساسية (الكفاءة وصنع القرار) مقابل تباين أكبر في الرؤى حول الآليات الهيكلية الأكثر تعقيداً. هذه النتائج تقدم رؤية قيمة لمتخذي القرار في الشركات العائلية حول أولويات تطوير آليات الحكومة بما يتواافق مع تطلعات العاملين فيها.

ثانياً: بعد هيكل الملكية

الرقم	العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية	درجة الموافقة
1	يوجد فصل واضح بين الملكية والإدارة.	1,100	3,88	5	موافق
2	يشغل منصب المدير أحد أفراد العائلة.	1,092	3,97	3	موافق
3	يقدم معيار الكفاءة على الروابط العائلية عند اختيار المديرين.	0,948	3,94	4	موافق
4	تتركز سلطة اتخاذ القرار في يد العائلة.	0,723	4,16	1	موافق
5	تُتخذ القرارات الإدارية على أساس إداري وليس عائلي.	0,995	4,09	2	موافق
بعد هيكل الملكية		0,529	4,006	موافق	

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

تظهر نتائج التحليل تبايناً واضحًا في أولويات المبحوثين فيما يخص هيكل الملكية والإدارة، حيث تصدرت "تركيز سلطة اتخاذ القرار في يد العائلة" قائمة الأهمية النسبية بمتوسط حسابي بلغ 4.16 وانحراف معياري منخفض (0.723)، مما يعكس واقع السيطرة العائلية على القرارات الاستراتيجية كسمة أساسية في هذه الشركات، وجاءت "اتخاذ القرارات على أساس إداري وليس عائلي" في المرتبة الثانية بمتوسط 4.09، وهو تناقض ظاهري يكشف في حقيقة الأمر عن رغبة في الممازنة بين الحفاظ على السيطرة العائلية من جهة وتطبيق المعايير المهنية من جهة أخرى.

أما الفقرات المتعلقة بالكفاءة مقابل الروابط العائلية (3.94) وتولي أفراد العائلة للمناصب الإدارية (3.97)، فقد احتلت مراكز متوسطة، مشيرة إلى وجود توجه تدريجي نحو الاعتراف بأهمية الكفاءة وإن كان ضمن حدود الهيمنة العائلية، وجاء "فصل الملكية عن الإدارية" كأقل البنود أهمية بمتوسط 3.88، مما يؤكد استمرار التداخل بين الدورين كميزة أساسية في الشركات العائلية.

تشير هذه النتائج عدة تساؤلات حول إمكانية التوفيق بين متطلبات الحكومة الرشيدة والخصائص العائلية، خاصة في ظل الانحرافات المعيارية المتوسطة (بين 0.723 و 1.00) التي تشير إلى تباين في وجهات النظر، كما تقدم مؤشرات مهمة للمستثمرين وصناع السياسات حول طبيعة التوازنات القائمة بين الاعتبارات العائلية والمهنية في هذه الشركات.

ثالثاً: بعد الإفصاح والشفافية

الرقم	العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية	درجة الموافقة
1	تصدر الشركة تقارير مالية دورية.	0,914	4,06	1	موافق
2	يتم تشارك المعلومات المالية مع المساهمين بانتظام.	0,884	3,84	3	موافق
3	تلتزم المؤسسة بتقديم التقارير في المواعيد المناسبة.	0,897	3,97	2	موافق
4	يتم منشاركة المعلومات مع كل الجهات المعنية.	0,948	3,56	5	موافق
5	توفر الشركة المعلومات الصحيحة عن الأسهم التي يرغب المستثمرين في شرائها في الوقت المناسب.	1,208	3,66	4	موافق
بعد الإفصاح والشفافية		0,54087	3,8187	موافق	

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يُظهر تحليل هذا المحور اهتماماً واضحاً بمارسات الشفافية مع وجود تفاوت في تطبيقها، حيث تصدرت "إصدار التقارير المالية الدورية" قائمة الأولويات بمتوسط 4.06، مما يعكس التزاماً مؤسسيّاً بالشفافية كمتطلب أساسي، وجاءت "الالتزام بالمواعيد المحددة لإصدار التقارير" في المرتبة الثانية بمتوسط 3.97، يليها "مشاركة المعلومات المالية مع المساهمين" بمتوسط 3.84، مما يشير إلى تركيز على الوفاء بالالتزامات الشكلية أكثر من الممارسات الاستباقية في الإفصاح.

أما الفقرتان الأقل أهمية فتمثلتا في "مشاركة المعلومات مع جميع الجهات المعنية" (3.56) و "توفير المعلومات عن الأسهم للمستثمرين في الوقت المناسب" (3.66)، حيث يكشف الانحراف المعياري المرتفع للفقرة الأخيرة (1.208) عن تباين كبير في الممارسات الفعلية في هذا الجانب.

هذه النتائج توضح أن ثقافة الإفصاح في الشركات العائلية تنحصر غالباً في الالتزامات الدنية، مع وجود مجال كبير لتحسين الشفافية الاستباقية، خاصة تجاه الأطراف الخارجية، كما يشير التفاوت في الانحرافات المعيارية إلى اختلاف درجة نضج هذه الممارسات بين الشركات المختلفة.

بعد التشريعات القانونية

الرقم	العبارة	الاخلاف المعياري	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية	درجة الموافقة
1	تطلع الشركة على كل المستجدات القانونية والتنظيمية.	0,619	4,44	1	موافق
2	تحرص الإدارة على تطبيق القوانين المعهود بها بشكل جيد.	0,669	4,44	2	تماماً
3	تلتزم المؤسسة بتقديم التقارير القانونية والمالية في المواعيد الرسمية.	0,672	4,25	3	موافق
4	يتم تعديل سياسات الشركة لتنكّيف مع التعديلات القانونية الجديدة.	0,861	4,03	4	موافق
5	تضمن التشريعات الموجودة حماية حقوق المساهمين و مختلف أصحاب المصالح	0,780	3,81	5	موافق
بعض التشريعات القانونية		0,488	4,193	موافق	

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يُظهر التحليل التزاماً استثنائياً بالتشريعات القانونية، حيث تساوت الفرقتان الرئيسيتان في القمة بمتوسط حسابي مرتفع بلغ 4.44 لكل منهما: "اطلاع الشركة على المستجدات القانونية" (بالخraf معياري منخفض 0.619) و "حرص الإدارة على التطبيق السليم للقوانين" (بالخraf 0.669)، هذا الأداء المتميز يعكس وعيًا قانونياً غير مسبوق وحساسية عالية تجاه البيئة التنظيمية، مع إشارة الانحرافات المنخفضة إلى إجماع قوي على هذه الأولوية.

وجاءت "الالتزام بتقديم التقارير القانونية في المواعيد" في المرتبة الثالثة بمتوسط 4.25، تليها "تعديل السياسات الداخلية وفق المستجدات القانونية" بمتوسط 4.03، مما يكشف عن منهجة مؤسسية في التعامل مع المتطلبات القانونية، بينما احتلت "حماية حقوق المساهمين في التشريعات القائمة" المرتبة الأخيرة بمتوسط 3.81، وهو ما قد يعكس شعوراً بوجود نقص في الحماية القانونية أو قصور في التطبيق.

تشير هذه النتائج ملاحظتين رئيسيتين: الأولى تكمن في التميز الواضح في الالتزام القانوني الشكلي (المتوسط العام 4.193)، والثانية في الحاجة لتعزيز الجوهرية في حماية حقوق الأطراف المعنية، كما يشير التفاوت بين متوسطات الفرقـات إلى أن الالتزام القانوني يأتي بدافع الامتثال أكثر من كونه جزءاً من استراتيجية حوكمة متكاملة.

بعد التدقيق الداخلي

الرقم	العبارة		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية	درجة الموافقة
1	يتم إجراء تدقيق مالي داخلي بشكل منتظم.		1,092	4,03	1	موافق
2	يقوم نظام التدقيق الداخلي بتنظيم أنظمة المعلومات.		0,942	3,63	5	موافق
3	توفر الشركة على مدقق داخلي.		0,941	3,78	3	موافق
4	يعمل التدقيق الداخلي على فحص ومراقبة جميع الأنشطة التي تقوم بها الشركة.		1,008	3,78	4	موافق
5	يملك المدقق الداخلي خبرة مهنية ومعرفية كافية بكل إجراءات وعمليات الشركة.		1,146	3,91	2	موافق
بعد التدقيق الداخلي			0,857	3,825	موافق	

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يُظهر التحليل اهتماماً معتدلاً بممارسات التدقيق الداخلي، حيث تصدرت "القيام بالتدقيق المالي الدوري" قائمة الأولويات بمتوسط 4.03، رغم الانحراف المعياري المرتفع نسبياً (1.092) الذي يشير إلى تباين في التطبيق الفعلي بين الشركات، وجاءت "كفاءة المدقق الداخلي" في المرتبة الثانية بمتوسط 3.91، لكن مع أعلى انحراف معياري (1.146)، مما يكشف عن تفاوت كبير في معاير اختيار المدققين الداخليين.

أما الفقرات المتعلقة بوجود مدقق داخلي (3.78) وشمولية التدقيق لجميع الأنشطة (3.78)، فقد سجلت متوسطات متطابقة، مما يعكس توازناً بين الجانب الهيكلي والوظيفي للتدقيق، بينما احتلت "تنظيم أنظمة المعلومات" المرتبة الأخيرة بمتوسط 3.63، مشيرة إلى ضعف الاهتمام بالجانب التكنولوجي في أنظمة التدقيق.

تشير هذه النتائج تساؤلات حول نضج نظام التدقيق الداخلي، حيث يظهر التقرير:

- تركيزاً على الشكلية (التدقيق الدوري) أكثر من الجوهر (كفاءة المدقق)

- ضعفاً في تكامل أنظمة التدقيق مع البنية التكنولوجية

- تبايناً واضحاً في الممارسات بين الشركات (كما تدل عليه الانحرافات المعيارية المرتفعة)

هذا الوضع يستدعي تطوير إطار عمل موحد للتدقيق الداخلي يضمن التوازن بين الجوانب المالية والتشغيلية والتكنولوجية.

بعد التدقيق الخارجي

الرقم	العبارة		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية	درجة الموافقة
1	تعتمد الشركة مع مكتب تدقيق خارجي مستقل.		1,218	3,50	1	موافق
2	يحصل المدقق الخارجي على معلومات ضرورية لعملية التدقيق بكل سهولة.		1,085	3,28	4	محايد
3	يؤدي المراجعون الخارجيون أعمالهم بكل نزاهة وفقاً للقانون وأخلاقيات العمل المهنية.		1,047	3,47	2	موافق
4	يتمتع المدقق الخارجي بالاستقلالية التامة عند ممارسة مهامه.		1,134	3,44	3	موافق
بعد التدقيق الخارجي		3,421	0,932	موافق		

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يُظهر تحليل محور "التدقيق الخارجي" في الشركات العائلية موقفاً متحفظاً تجاه هذه الممارسة، حيث جاءت متوسطات الموافقة على جميع الفقرات ضمن المدى المتدنى (بين 3.28 و3.50)، مع انحرافات معيارية مرتفعة تجاوزت 1.0 لكل البنود، تصدرت فقرة "اعتماد مكتب تدقيق خارجي مستقل" القائمة بمتوسط 3.50، تليها "نزاهة المدققين الخارجيين" بمتوسط 3.47، ثم "استقلالية المدقق الخارجي" بمتوسط 3.44، بينما حلت "سهولة حصول المدقق على المعلومات" في المرتبة الأخيرة بمتوسط 3.28 فقط.

تكشف هذه النتائج عن تناقض واضح في الموقف من التدقيق الخارجي؛ فمن جهة هناك إقرار رسمي بأهمية استقلالية ونزاهة المدققين، ومن جهة أخرى تظهر مانعة عملية في توفير متطلبات عملهم الكاملة. يعكس هذا الوضع تحفظاً مؤسسيّاً على مشاركة المعلومات مع أطراف خارجية، ربما بدوافع حماية الخصوصية العائلية أو تجنب التدقيق في الممارسات الإدارية، كما تشير الانحرافات المعيارية المرتفعة إلى تفاوت كبير في درجة تقبل هذه الممارسة بين الشركات المختلفة.

يستدعي هذا الوضع تطوير آليات توعية تشرح فوائد التدقيق الخارجي المستقل في تعزيز الثقة مع المستثمرين وتحسين الحكومة المؤسسية، مع العمل على تخفيف المخاوف المتعلقة بخصوصية المعلومات، كما يقترح ضرورة إعادة النظر في الإطار التنظيمي ليضمن توازناً أفضل بين متطلبات الشفافية وحماية المصالح العائلية المشروعة.

بعد المنافسة السوقية

الرقم	العبارة		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية	درجة الموافقة
1	تعمل المؤسسة على تحسين جودة خدماتها استجابة لضغط المنافسة.		0,751	4,38	2	موافق
2	تسعى الشركة إلى التميز في الأداء لمواجهة المنافسين.		0,615	4,41	1	موافق
3	تسمح التشريعات واللوائح القانونية بتنظيم المنافسة في السوق بشكل جيد.		0,718	4,00	3	موافق
4	يمارس السوق العمل ضغطاً على سلوكيات وقرارات المسيرين.		0,982	3,56	4	موافق
5	تأثير وضعية الشركة في السوق على مستقبل المدير وأعضاء مجلس الإدارة.		0,984	3,50	5	موافق
بعد المنافسة السوقية			0,528	3,968	موافق	

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يُظهر التحليل وعياً كبيراً بأهمية المنافسة السوقية، حيث تصدرت "السعى للتميز في الأداء" و"تحسين جودة الخدمات" قائمة الأولويات بمتوسطات مرتفعة بلغت 4.41 و4.38 على التوالي، مع انحرافات معيارية منخفضة (0.615 و0.751) تشير إلى إجماع قوي على هذه الأولوية، هذا الأداء المتميز يعكس حساسية عالية لضغوط السوق واستجابة استباقية لها.

في المرتبة الثالثة، جاءت "فعالية التشريعات في تنظيم المنافسة" بمتوسط 4.00، يليها "تأثير ضغط السوق على القرارات الإدارية" بمتوسط 3.56، ثم "تأثير وضعية الشركة على مستقبل المديرين" بمتوسط 3.50. هذا الترتيب يكشف عن تركيز أكبر على الجوانب الاستباقية (التميز وتحسين الجودة) مقارنة بالجوانب التفاعلية (الاستجابة للضغط).

تشير هذه النتائج عدة ملاحظات:

- الأداء المتميز في الجوانب الاستباقية (المتوسط العام 3.968)
- الحاجة لتعزيز القدرة على التعامل مع ضغوط السوق
- أهمية تطوير آليات أكثر فعالية لتحويل التهديدات التنافسية إلى فرص نمو هذه النتائج تقدم رؤية قيمة للإدارة حول أولويات التعامل مع البيئة التنافسية المتغيرة.

المطلب الثاني: محور أداء الشركات

بعد الأداء المالي

الرقم	العبارة	النحو	المعنى	المتوسط	الاختلاف	النحو	الأهمية	درجة الموافقة
1	تتمتع الشركة بسيولة مالية جيدة.	ـ	ـ	4,41	0,756	ـ	ـ	موافق تماما
2	تسعي إدارة الشركة إلى زيادة العوائد المالية للمساهمين.	ـ	ـ	4,06	0,759	ـ	ـ	موافق
3	تنوافق الاستراتيجيات المالية للشركة مع تطلعات أصحاب المصالح.	ـ	ـ	3,91	0,777	ـ	ـ	موافق
4	ترى الكفاءات المنوحة للمدراء وأعضاء مجلس الإدارة كلما زاد الأداء المالي للشركة.	ـ	ـ	3,72	0,729	ـ	ـ	موافق
بعد الأداء المالي		ـ	ـ	4,023	0,532	ـ	ـ	ـ

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يُظهر تحليل محور "الأداء المالي" للشركات العائلية نتائج إيجابية بشكل عام، حيث سجلت جميع الفقرات متوسطات مرتفعة تجاوزت 3.7 على مقياس الموافقة الخماسي، تصدرت فقرة "السيولة المالية الجيدة" المؤشرات بأعلى متوسط (4.41)، مما يعكس تمعن هذه الشركات بقدرة عالية على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل، مع اختلاف معياري منخفض (0.756) يشير إلى تجانس في الآراء حول هذه النقطة.

جاء في المرتبة الثانية "ال усили لزيادة العوائد المالية للمساهمين" بمتوسط 4.06، يليه "تنوافق الاستراتيجيات المالية مع تطلعات أصحاب المصلحة" بمتوسط 3.91، مما يكشف عن توازن بين هدف تعظيم الربحية ومراعاة مصالح الأطراف المختلفة، أما الربط بين المكافآت الإدارية والأداء المالي فحصل على أدنى متوسط (3.72)، ربما بسبب خصوصية العلاقات العائلية التي قد تخفف من الربط المباشر بين الأداء والمكافآت.

تتمثل أهم الدلالات في:

- 1) قوة الملاعة المالية والمركز المالي لهذه الشركات
 - 2) نجاحها في تحقيق التوازن بين الأهداف الربحية وعلاقات أصحاب المصلحة
 - 3) خصوصية نظام الحوافر الذي يأخذ بعين الاعتبار العوامل العائلية
- هذه النتائج تشير إلى كفاءة مالية ملحوظة، مع الحاجة إلى مزيد من الدراسات حول آليات تقييم الأداء ونظم الحوافر في هذا النوع من الشركات.

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي:

بعد الأداء البيئي

الرقم	العبارة	الاخلاف المعياري	المتوسط الحسائي	الأهمية النسبية	درجة الموافقة
1	تطبق الشركة إجراءات للحد من التلوث و النفايات	0,818	4,09	1	موافق
2	يتم ترشيد استهلاك الطاقة والموارد داخل الشركة.	0,759	4,06	2	موافق
3	تساهم الشركة في عمليات إعادة تدوير النفايات والمخلفات للحفاظ على الموارد الطبيعية.	1,099	3,78	3	موافق
موافق		0,692	3,979	بعد الأداء البيئي	

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يُظهر تحليل محور "الأداء البيئي" في الشركات العائلية التزاماً واضحاً بالمارسات الصديقة للبيئة، حيث سجلت الفقرات المتعلقة بالحد من التلوث وترشيد الاستهلاك أعلى مستويات الموافقة، تصدرت إجراءات الحد من التلوث والنفايات القائمة بمتوسط 4.09، تليها مباشرة ممارسات ترشيد استهلاك الطاقة والموارد بمتوسط 4.06، مما يعكس وعيًّا بيئياً متزايدًا واهتمامًا بالاستدامة التشغيلية. ومع ذلك، بُرِزَ ضعف نسبي في تبني عمليات إعادة التدوير، حيث لم يتجاوز متوسط الموافقة 3.78، مع اخراج معياري مرتفع بلغ 1.099، مما يكشف عن:

- 1) تفاوتاً كبيراً في تطبيق هذه الممارسة بين الشركات المختلفة
- 2) احتمال وجود معوقات تنظيمية أو مالية تحول دون تعليمها
- 3) حاجة ماسة لتطوير آليات دعم فني ومالى لتعزيز الاقتصاد الدائري

تشير هذه النتائج إلى أن السياسات البيئية للشركات العائلية ترتكز حالياً على الجوانب التشغيلية المباشرة (كفاءة الاستهلاك والحد من التلوث)، بينما تبقى الجوانب الأكثر تطوراً (إعادة التدوير) بحاجة إلى مزيد من الاهتمام، هذا الوضع يستدعي تطوير برامج توعوية متخصصة، ورعاياً إدماج المعايير البيئية في أنظمة المؤكدة المؤسسية لضمان استدامة أكثر شمولاً.

بعد الأداء الاجتماعي

الرقم	العبارة	الاخلاف المعياري	المتوسط الحسائي	الأهمية النسبية	درجة الموافقة
1	توفر الشركة بيئة آمنة للعمل.	0,842	4,25	1	موافق
2	تبادر الشركة بالقيام بالأنشطة الاجتماعية.	1,125	3,66	3	موافق
3	توفر الشركة فرص تدريب وتطوير للمواطنين.	0,884	3,84	2	موافق
موافق		0,812	3,916	بعد الأداء الاجتماعي	

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يبين من تحليل نتائج محور الأداء الاجتماعي أن الشركات العائلية تبدي التزاماً ملحوظاً تجاه مسؤوليتها الاجتماعية، وإن اختلفت درجات هذا الالتزام بحسب المجالات. فقد حظي توفير بيئة عمل آمنة بأعلى مستوى موافقة بمتوسط 25.4، مما يعكس أولوية واضحة لسلامة الموظفين كأساس للاستدامة المؤسسية. وجاء في المرتبة الثانية توفير فرص التدريب والتطوير للمواطنين بمتوسط 3.84، بينما احتلت المبادرات الاجتماعية المركز الثالث بمتوسط 3.66.

يكشف تحليل الانحرافات المعيارية عن تجانس أكبر في تقييمات بيئة العمل (0.842) (مقارنة بالمبادرات الاجتماعية (1.125)، مما قد يعكس تبايناً في مستوى المشاركة المجتمعية بين الشركات. ويشير المتوسط العام المرتفع (3.916) إلى وجودوعي مؤسسي بأهمية بعد الاجتماعي، مع ميل واضح نحو الاستثمار في رأس المال البشري الداخلي أكثر من المبادرات المجتمعية الخارجية.

توصي الدراسة بتعزيز الشراكات المجتمعية وتطوير مؤشرات أداء اجتماعي أكثر شمولاً، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التباين الملاحظ في النتائج قد يعكس اختلافاً في القدرات المالية أو الأولويات الاستراتيجية بين الشركات العائلية المختلفة

اختبار التوزيع الطبيعي

جدول(09) :اختبارات التوزيع الطبيعي للمتغيرات

Sig	Shapiro-Wilk (S-W)	المتغير
0,130	0,948	آليات حوكمة الشركات العائلية
0,258	0,959	أداء الشركات

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

تؤكد نتائج اختبار شابيرو-ويلك (Shapiro-Wilk) أن كلاً من متغيري "آليات حوكمة الشركات العائلية" و "أداء الشركات" يتبعان التوزيع الطبيعي، حيث سجلت قيمة (0.130) و (0.258) على التوالي، وهي أعلى من مستوى الدلالة 0.05. هذه النتيجة تفتح المجال لتطبيق مجموعة من الاختبارات البارامترية المتقدمة التي تتطلب افتراض التوزيع الطبيعي.

في هذا الإطار، يمكن استخدام اختبار ارتباط بيرسون لقياس قوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيري الدراسة، حيث يعتبر هذا الاختبار الأمثل للبيانات التي تتبع التوزيع الطبيعي، كما يمكن تطبيق تحليل الانحدار الخطي لدراسة تأثير آليات الحوكمة على أداء الشركات، مع إمكانية حساب مقدار التباين في الأداء الذي يمكن تفسيره بمتغيرات الحكومة. بالإضافة إلى ذلك، يظل تحليل التباين (ANOVA) خياراً مناسباً لمقارنة متوسطات الأداء بين مجموعات مختلفة من الشركات بناءً على مستويات تطبيقها لآليات الحكومة.

المطلب الثالث: مناقشة الفرضيات

أولاً: الفرضية العامة و التي مفادها

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتطبيق آليات حوكمة الشركات العائلية على أداء المؤسسة.

جدول(10) : معامل الارتباط بين عبارات اليات الحوكمة وأداء المؤسسة

المتغيرات	العينة	معامل ارتباط بيرسون	قيمة الدلالة (Sig)
آليات حوكمة الشركات العائلية/ أداء الشركات	32	0.466	0.007

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

تؤكد نتائج اختبار الارتباط بيرسون صحة الفرضية العامة التي مفادها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق آليات حوكمة الشركات العائلية وأداء المؤسسة، حيث يشير معامل الارتباط البالغ 0.466 إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية متوسطة القوة، ما يعني أنه كلما زاد مستوى تطبيق آليات الحوكمة، تحسن أداء المؤسسة، والعكس صحيح. وهذه العلاقة ليست عشوائية أو ظرفية، بل موثوقة من الناحية الإحصائية نظرًا لأن قيمة الدلالة بلغت 0.007، وهي أقل من المستوى المعياري المعتمد 0.05، ما يدعم قبول الفرضية العامة ورفض الفرضية الصفرية.

في السياق العملي، تكتسب هذه النتيجة أهمية بالغة، خاصة في بيئه الشركات العائلية، التي غالباً ما تعاني من تداخل الأدوار بين العائلة والإدارة، وغياب الإجراءات الرسمية في اتخاذ القرارات. فالحوكمة تساهم في الحد من هذه التداخلات من خلال وضع آليات واضحة للمفصل بين الملكية والتسيير، وتكريس مبادئ الشفافية والمساءلة، وتنظيم العلاقات بين الشركاء، مما يرفع من كفاءة التسيير ويقلل من التحيزات الشخصية في القرارات الاستراتيجية.

من جهة أخرى، يرتبط الأداء المؤسسي بمجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية، منها الربحية، واستقرار النمو، وتحقيق التوازن الاجتماعي والبيئي، وهي كلها مجالات تتأثر مباشرة بعمليات الحوكمة. فعلى سبيل المثال، وجود مجلس إدارة مستقل، واعتماد آليات مراقبة فعالة، وتحقيق الشفافية في التقارير المالية، كلها ممارسات تساهم في رفع ثقة المتعاملين مع المؤسسة من مستثمرين، زبائن، وحتى موظفين، ما ينعكس بشكل مباشر على أدائها الكلي.

كما أن نتيجة الارتباط هذه، رغم أنها لا تشير إلى علاقة سببية، إلا أنها تقدم مؤشرًا قويًا على الترابط بين جودة الحوكمة ونجاح المؤسسة، مما يجعل من الضوري على الشركات العائلية، خاصة في البيئات الاقتصادية النامية، أن تعيد النظر في أنظمتها الإدارية، وتنتجه نحو تبني مبادئ الحوكمة الحديثة كخيار استراتيجي، وليس فقط كمتطلب قانوني أو تنظيمي.

وبذلك، فإن الفرضية العامة لا تظل فقط مقبولة إحصائيًا، بل تحمل أيضًا وجاهة تفسيرية قوية تعكس واقعًا إداريًا متجدداً في أداء المؤسسات العائلية، وتشير إلى أن أي محاولة لتحسين أدائها يجب أن تمر حتماً عبر إصلاح وتفعيل آليات الحوكمة بشكل حقيقي ومستدام.

ثانياً: الفرضيات الفرعية

أ. الفرضية الأولى: و التي مفادها

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 لتطبيق آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي.

الجدول رقم(11): ملخص نتائج النماذج الإحصائية لتأثير آليات حوكمة الشركات العائلية على الأداء المالي

النموذج	R	(معامل التحديد) R^2	المعدل	الخطأ المعياري للتقدير
1	0.476	0.227	0.201	0.47616

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

الجدول رقم(12): تحليل التباين(ANOVA) لاختبار أثر آليات حوكمة الشركات العائلية على الأداء المالي

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرارة (ddl)	متوسط المربعات	F	Sig.
الانحدار	1.993	1	1.993	8.791	0.006
	6.802	30	0.227		

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

الجدول رقم(13): معاملات النموذج(Coefficients) لتقدير تأثير آليات حوكمة الشركات العائلية على الأداء المالي

النموذج	المعاملات غير المعيارية (B)	الخطأ المعياري	المعاملات المعيارية (Beta)	T	Sig.
(ثابت)	1.170	0.966	—	1.211	0.235
آليات حوكمة الشركات العائلية	0.732	0.247	0.476	2.965	0.006

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

تشير نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق آليات حوكمة الشركات العائلية على الأداء المالي للمؤسسة. فمعامل التحديد R^2 بلغ 0.227، وهو ما يعني أن حوالي 22.7% من التغيرات التي تحدث في الأداء المالي يمكن تفسيرها من خلال آليات الحوكمة، وهي نسبة لا يُستهان بها في العلوم المالية، حيث يصعب غالباً الوصول إلى نسب تفسير عالية بسبب تعدد العوامل المؤثرة في التغيرات المدروسة.

القيمة الإحصائية لفحص ANOVA دعمت هذا التوجه، حيث بلغ مستوى الدلالة (Sig) 0.006 ، وهي قيمة أقل من 0.05، مما يدل على أن النموذج ككل ذو دلالة إحصائية، وبالتالي فإن أثر متغير الحوكمة على الأداء المالي ليس عشوائياً بل

حقيقي ومثبت. كما أن قيمة إحصاء F التي بلغت 8.791 تؤكد أن النموذج يفسر نسبة معينة من التباين في الأداء المالي مقارنة بالباقي الذي لا يمكن تفسيره من خلال هذه المتغيرات.

أما بالنسبة إلى معاملات الانحدار، فإن القيمة B لآليات حوكمة الشركات العائلية بلغت 0.732، وهي موجبة، مما يدل على أن هناك علاقة طردية بين درجة تطبيق الحكومة وتحسين الأداء المالي، أي كلما زاد تطبيق هذه الآليات، تحسن الأداء المالي للمؤسسة. كما أن هذه العلاقة مدروسة إحصائياً، حيث بلغت قيمة الدالة 0.006، أي أنها دالة عند مستوى ثقة 95%. كذلك، فإن القيمة المعيارية لمعامل β بلغت 0.476، ما يشير إلى قوة التأثير النسبي لهذا التغيير المستقل على الأداء المالي.

تجدر الإشارة إلى أن القيمة الثابتة في النموذج (1.170) ليست ذات دلالة إحصائية عالية ($Sig = 0.235$) ، مما يوحى بأن تفسير الأداء المالي في غياب آليات الحكومة ليس ذا مغزى إحصائي، وهو ما يعزز مجدداً أهمية الحكومة كعامل مؤثر وأساسى. بناء على هذه المؤشرات، يمكن القول إن الفرضية الفرعية الأولى مقبولة إحصائياً، وأن هناك علاقة تأثير حقيقية بين تطبيق الحكومة في الشركات العائلية ومستوى أدائها المالي. ويُظهر ذلك بوضوح أهمية اعتماد الحكومة كآلية استراتيجية لتحسين الكفاءة المالية، وضمان التوازن في القرارات المالية، وتعزيز ثقة الشركاء والمستثمرين.

الفرضية الثانية و التي مفادها:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 لتطبيق آليات حوكمة الشركات على الأداء الاجتماعي
الجدول رقم(14): ملخص نتائج النماذج الإحصائية لتأثير آليات حوكمة الشركات العائلية على الأداء الاجتماعي

الخطأ المعياري للتقدير	R^2 المعدل	R^2 (معامل التحديد)	R	النموذج
0.67595	0.048	0.078	0.280	1

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

الجدول رقم(15): تحليل التباين(ANOVA) لاختبار أثر آليات حوكمة الشركات العائلية على الأداء الاجتماعي

Sig.	F	متوسط المربعات	درجات الحرية(dfl)	مجموع المربعات	النموذج
0.120	2.555	1.168	1	1.168	الانحدار
		0.457	30	13.707	الباقي (الخطأ)

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

الفصل الثاني : الإطار النظري

دراسة ميدانية بمؤسسة عمري _ سوفراميماكس_بسكرة

الجدول رقم(16): معاملات النموذج(Coefficients) لتقدير تأثير آليات حوكمة الشركات العائلية على الأداء الاجتماعي

Sig.	t	المعاملات المعيارية(Beta)	الخطأ المعياري	المعاملات غير المعيارية(B)	النموذج
0.200	1.309	—	1.371	1.795	(ثابت)
0.120	1.599	0.280	0.351	0.561	آليات حوكمة الشركات العائلية

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

تشير نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية إلى وجود علاقة بين تطبيق آليات حوكمة الشركات العائلية والأداء الاجتماعي للمؤسسة، غير أن هذه العلاقة لم تصل إلى مستوى الدلالة الإحصائية المطلوب لاعتمادها علمياً عند مستوى 0.05. فقد بلغ معامل التحديد R^2 قيمة تقدر بـ 0.078، ما يعني أن آليات الحوكمة تفسر حوالي 7.8% فقط من التغيرات الحاصلة في الأداء الاجتماعي، وهي نسبة ضعيفة نسبياً تشير إلى أن متغير الحوكمة لوحده لا يملك تأثيراً كبيراً على هذا الجانب، أو أن هناك عوامل أخرى أكثر تأثيراً لم يتم إدراجها في النموذج.

أما تحليل التباين(ANOVA) ، فقد أظهر أن قيمة الدلالة الإحصائية Sig بلغت 0.120، وهي أعلى من الحد المعتمد 0.05، مما يعني أن النموذج الإحصائي ككل غير دال، وبالتالي فإن تأثير آليات الحوكمة على الأداء الاجتماعي لا يمكن اعتباره معنوياً وفق هذا التحليل. كما أن إحصائية F التي بلغت 2.555 تُعد ضعيفة، مما يعزز الفكرة بأن النموذج لا يفسر بشكل جيد التباين في الأداء الاجتماعي.

فيما يتعلق بمعامل الانحدار غير المعياري(B) ، فقد بلغت قيمته 0.561، وهي قيمة موجبة تشير إلى وجود علاقة طردية، أي أن زيادة تطبيق آليات الحوكمة قد تساهم نظرياً في تعزيز الأداء الاجتماعي، إلا أن هذه العلاقة ليست مؤكدة من الناحية الإحصائية، بالنظر إلى أن قيمة الدلالة المرتبطة بها هي 0.120، ما يعني أنها غير دالة.

بناءً على هذه المعطيات، لا يمكن قبول الفرضية الفرعية الثانية إحصائياً، رغم وجود مؤشر ضعيف على وجود علاقة إيجابية. وقد يُعرى ضعف العلاقة إلى أن الأداء الاجتماعي يرتبط غالباً بعوامل ثقافية وقيمية وتنظيمية داخل المؤسسة، قد تتجاوز حدود ما توفره آليات الحوكمة الرسمية. ومن ثم، فإن تحسين الأداء الاجتماعي قد يتطلب تدخلات أعمق في ثقافة المؤسسة، واستراتيجياتها التواصولية، وأدوارها المجتمعية، وليس فقط تفعيل آليات الحوكمة التقليدية.

الفرضية الثالثة و التي مفادها:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى 0.05 لتطبيق آليات حوكمة الشركات على الأداء البيئي
الجدول رقم(17): ملخص نتائج النماذج الإحصائية لتأثير آليات حوكمة الشركات العائلية على الأداء البيئي

الخطأ المعياري للتقدير	المعدل R^2	معامل التحديد R^2	R	النموذج
0.73262	0.186	0.212	0.461	1

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

الجدول رقم(18): تحليل التباين(ANOVA) لاختبار أثر آليات حوكمة الشركات العائلية على الأداء البيئي

Sig.	F	متوسط المربعات	درجات الحرية(ddf)	مجموع المربعات	النموذج
0.008	8.091	4.343	1	4.343	الانحدار
		0.537	30	16.102	الباقي
			31	20.444	المجموع

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

الجدول رقم(19): معاملات النموذج(Coefficients) لتقدير تأثير آليات حوكمة الشركات العائلية على الأداء البيئي

Sig.	T	المعاملات المعيارية(Beta)	الخطأ المعياري	المعاملات غير المعيارية(B)	النموذج
0.844	-0.198	—	1.486	-0.295	(ثابت)
0.008	2.844	0.461	0.380	1.081	آليات حوكمة الشركات العائلية

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

تشير نتائج الفرضية الفرعية الثالثة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق آليات حوكمة الشركات العائلية والأداء البيئي للمؤسسة عند مستوى معنوية 0.05، حيث تُظهر المعطيات الإحصائية أن النموذج التفسيري يتمتع بدرجة مقبولة من القوة. فقد بلغ معامل الارتباط R قيمة 0.461، وهي قيمة متوسطة تدل على وجود علاقة ارتباط إيجابية بين المتغيرين، بينما بلغت قيمة معامل التحديد R^2 نحو 0.212، ما يعني أن 21.2% من التغيرات في الأداء البيئي يمكن تفسيرها من خلال تطبيق آليات الحوكمة، وهي نسبة تُعتبر معتدلة وتعطي مؤشراً على أهمية هذا المتغير التفسيري.

كما تؤكد نتائج تحليل التباين (ANOVA) دلالة النموذج الإحصائي، حيث بلغت قيمة الدلالة Sig نحو 0.008، وهي أقل بكثير من عتبة 0.05، ما يسمح برفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر معنوي للحوكمة على الأداء البيئي. ويعزز هذا الحكم قيمة F التي بلغت 8.091، مما يشير إلى أن النموذج يفسر فروقات ذات أهمية في المتغير التابع.

أما على مستوى معاملات الانحدار، فقد بلغ المعامل غير المعياري B الخاص بآلية الحوكمة قيمة موجبة تُقدر بـ 1.081، وهي تعكس علاقة طردية بين المتغيرين، أي أن تحسين مستوى تطبيق الحوكمة يؤدي إلى تعزيز الأداء البيئي. كما أن قيمة Beta المعيارية وصلت إلى 0.461، مما يدل على قوة تأثير الحوكمة كمتغير مستقل مقارنة بغيره في تفسير الأداء البيئي. وتدعم قيمة الدلالة الإحصائية لهذا المعامل (0.008) النتيجة السابقة، حيث تؤكد أن التأثير دال من الناحية الإحصائية.

انطلاقاً من هذه النتائج، يمكن القول إن الفرضية الثالثة تحظى بقبول إحصائي واضح، مما يعني أن المؤسسات العائلية التي تولي اهتماماً أكبر بتفعيل آليات الحوكمة تكون أكثر قدرة على تحسين أدائها البيئي. ويعزى ذلك إلى ما تفرضه الحوكمة من التزام

بالشفافية، واحترام المعايير القانونية والبيئية، والحرص على استدامة الموارد، وكلها عناصر تؤثر بشكل مباشر على الأداء البيئي للمؤسسة.

المطلب الرابع : النتائج العامة

انطلاقاً من تحليل الفرضيات العامة والفرعية، تتبلور النتائج العامة للدراسة في مجموعة من النقاط التي تعكس طبيعة العلاقة بين آليات حوكمة الشركات العائلية وأداء المؤسسة بمختلف أبعاده، سواء المالي أو الاجتماعي أو البيئي، وقد أفرزت النتائج دلالات إحصائية مهمة تسمح باستخلاص استنتاجات علمية واضحة.

أولاً، أكدت نتائج الاختبار العام للارتباط وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين آليات الحوكمة والأداء العام للمؤسسة، حيث أظهرت قيمة معامل بيرسون ارتباطاً إيجابياً متوسطاً قدره 0.466 مع دلالة معنوية تقدر بـ 0.007، مما يعزز الطرح القائل بأن الحوكمة الجيدة تسهم في تحسين أداء المؤسسات العائلية، خاصة في بيئة تتطلب الشفافية والمساءلة واستقراراً في اتخاذ القرار.

ثانياً، على مستوى الفرضيات الفرعية، تبين أن تطبيق آليات الحوكمة له أثر معنوي واضح على الأداء المالي للمؤسسة، إذ بلغت دلالة النموذج 0.006، وكانت قيمة Beta دالة ومحبة، ما يعكس التأثير المباشر والإيجابي للحوكمة على الكفاءة المالية، وبالمقابل، لم تُسجل الفرضية المتعلقة بالأداء الاجتماعي أثراً معنوياً عند المستوى المطلوب، حيث بلغت دلالة النموذج 0.120.0، مما لا يسمح بفرض الفرضية العدمية، رغم وجود اتجاه إيجابي للعلاقة، وهو ما قد يشير إلى ضعف تجذر مفاهيم الحوكمة الاجتماعية في المؤسسات العائلية أو غياب ثقافة المسؤولية المجتمعية المؤسسية.

أما الفرضية المتعلقة بالأداء البيئي، فقد سجلت نتائج قوية، حيث بلغت دلالة النموذج 0.008، مع قيمة مؤثرة لمعامل Beta ، ما يدل على أن تطبيق الحوكمة له أثر واضح على مدى التزام المؤسسة بالمارسات البيئية المستدامة. وهو ما يعكس وعيًا متزايدًا بأهمية الاستجابة للتحديات البيئية ضمن إطار الحوكمة.

بشكل عام، تبرز الدراسة أن تطبيق آليات حوكمة الشركات العائلية يمثل عاملاً حاسماً في تحسين الأداء المؤسسي، لا سيما من حيث النتائج المالية والبيئية، في حين أن الجانب الاجتماعي لا يزال يتطلب مزيداً من الجهد المؤسسي لتعزيزه، وتعكس هذه النتائج الحاجة إلى تعزيز ممارسات الحوكمة المتكاملة التي تشمل جميع أبعاد الأداء لضمان تحقيق التنمية المستدامة داخل المؤسسات العائلية.

خلاصة الفصل

تناول هذه الدراسة موضوع "آليات حوكمة الشركات العائلية وأثرها على الأداء المؤسسي" ، من خلال دراسة حالة تطبيقية لمؤسسة SOFRAMIMEX المتواجدة بولاية بسكرة. وتحدف إلى اكتشاف العلاقة بين تطبيق آليات الحوكمة والأداء المؤسسي في الشركات العائلية، وتحمل محورين اساسين بأبعادها المختلفة وهما : آليات حوكمة الشركات واداء الشركات.

الدراسة تمثلت في الإجابة عن الاشكالية التي صيغت كالتالي:أثير تطبيق آليات الحوكمة على اداء الشركات العائلية ، في ظل التحديات التي تواجهها، مثل تداخل الأدوار بين العائلة والإدارة، وضعف الشفافية والرقابة.

اعتمدنا في هذه الدراسة على منهج كمي تحليلي، باستخدام استبيان وزع على عينة مكونة من 40 استبيان وزعت على الموظفين في الشركة وتم استرجاع منها 32 استبيان، ومن ثم قمنا تحليل البيانات باستخدام أدوات إحصائية متقدمة مثل اختبار بيرسون، والانحدار الخطي، واختبار ANOVA.

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق آليات الحوكمة وتحسين الأداء المؤسسي من وجهة نظر شركة عموري _سوفراميماس_ بسكرة، كما توصلت الدراسة إلى نتائج ذات دلالة احصائية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.466) مع دلالة معنوية (0.007). وأنبنت الفرضيات الفرعية أن الحوكمة تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي والبيئي للشركة، في حين لم يكن الأثر على الأداء الاجتماعي ذا دلالة إحصائية.

توصلنا في هذه الدراسة إلى أن تطبيق آليات الحوكمة يسهم بشكل فعال في تحسين الأداء الشركة، لا سيما المالي والبيئي، بينما انه لا يزال الأداء الاجتماعي بحاجة إلى مزيد من العمل عليه والاهتمام به.

الخاتمة

الخاتمة :

وفي ختام هذه الدراسة التي تهدف الى معرفة اثر تطبيق اليات الحوكمة، توصلنا الى ان اليات تطبيق الحوكمة في الشركات العائلية يعتبر أمرا أساسيا من اجل تحسين اداءها واستمراريتها، كما اظهرت نتائج الدراسة على شركة عموري — بسكرة — انه يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين اليات تطبيق الحوكمة واداء الشركة بأبعاده الثلاثة المالي والاجتماعي والبيئي، يمكن القول ان نجاح الشركات العائلية وتحسين اداءها لم يعد مرهونا فقط بالجهد العائلي فقط، بل اصبح يعتمد ايضا بدرجة اساسية على مدى التزام الشركة بتطبيق اليات الحوكمة، التي يمتد دورها المحافظة على نشاط الشركة واستمراريتها عبر اجيال.

من خلال النتائج المتحصل عليها تفضي لضرورة بني وتعيم اليات الحوكمة في الشركات العائلية في الجزائر وذلك لاحكام عملية الرقابة، وضبط سلوكيات مختلف الأطراف بما يضمن استمرارية المؤسسة، وذلك باعتماد ممارسات تسييريّة تبتعد عن الذاتية وتستند على المنطق التسييري الذي يضمن أداء المؤسسة على المدى الطويل.

الاقتراحات:

1. تعزيز تطبيق آليات الحوكمة بشكل فعال، خاصة تلك المرتبطة بالشفافية والمساءلة والفصل بين الملكية والإدارة، لما لها من اثر واضح ومثبت على الأداء المالي والبيئي للمؤسسات العائلية.
2. تطوير نظم الرقابة الداخلية وتحديث الهيكل التنظيمي، بما يتماشى مع مبادئ الحوكمة الرشيدة، لضمان استدامة الأداء وتحقيق الكفاءة في التسيير.
3. الاهتمام بالبعد البيئي في استراتيجيات المؤسسة، من خلال تضمين معايير المسؤولية البيئية ضمن الخطة التشغيلية، نظراً لارتباط الحوكمة الجيد بتحسين الأداء البيئي.
4. العمل على دعم الأداء الاجتماعي من خلال سياسات واضحة، مثل الإنصاف في التوظيف، المساهمة في التنمية المحلية، وتحسين علاقات العمل، لتعزيز تأثير الحوكمة في هذا الجانب الذي لم يظهر بوضوح في النتائج.
5. توفير برامج تكوين وتدریب لأفراد العائلة المالكة والمديرين التنفيذيين، لزيادة الوعي بممارسات الحوكمة وأثرها المباشر وغير المباشر على مختلف أبعاد الأداء المؤسسي.
6. تشجيع الشفافية والإفصاح المالي الدوري، بمحاذنة بناء الثقة مع الأطراف المعنية (المستثمرين، الموظفين، العملاء)، وتعزيز اتخاذ القرار على أساس معلومات دقيقة.
7. اعتماد مؤشرات أداء شاملة تأخذ بعين الاعتبار الجوانب المالية والاجتماعية والبيئية معاً، حتى يتم تقييم اثر الحوكمة بطريقة متكاملة.
8. دعوة الجهات الرسمية والهيئات الداعمة إلى تحصيص برامج وإطار قانوني خاص يراعي خصوصية الشركات العائلية ويخفّزها على تبني الحوكمة وفق معايير علمية.

هذه المقترنات من شأنها أن تساعد الشركات العائلية في الجزائر أو أي سياق مشابه على الانتقال نحو إدارة أكثر نجاعة واستدامة من خلال ممارسات حوكمة فعالة.

آفاق البحث:

من خلال دراستنا لحوكمة الشركات العائلية بروزت مجموعة من المواضيع التي يمكن للباحثين تناولها بالدراسة والبحث من أجل تعميق الفهم حول الشركات العائلية والعوامل المرتبطة بنجاحها ونذكر منها أثر اختيار هيكل التسيير في أداء الشركات العائلية تأثير الشكل القانوني في نمو وتطور الشركات العائلية. اعتماد الحكومة كآلية لإعادة تأهيل ل الشركات العائلية

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية

- أبوبكر محمد د. حمد فقير، و عبد الله د. ايهاب مكي . (ماي ، 2020). دور حوكمة الشركات في الإفصاح المحاسبي للتقارير المالية. *المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات*.
- ام خليفة برkanii. (2014). اليات الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية. *مجلة التنظيم والعمل*.
- امجد حسن عبد الرحمن محمد. (بلا تاريخ). دراسة تحليلية للعلاقات بين تطبيق اليات الحوكمة في الشركات العائلية المصرية وجودة تقارير والمعلومات المالية ومكانية اسهام هذه الشركات في الاسواق المالية. جامعة عين شمس.
- بن علي امال، و سعدية بن احمد . (2019). تطبيق الحوكمة الرشيدة في الشركات العائلية. *مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة*.
- بوشيبة بدرة. (2018). دور التدقيق الداخلي في تحقيق التطبيق الفعلي لحوكمة الشركات داخل المؤسسات. *مجلة ابحاث والدراسات التنموية*.
- حاتم وردية. (2015). إدارة شركة المساهمة . جامعة تيزني ونرو . الجزائر .
- د. بدر الدين محمد خليل، و الدبيان أ. محمد بن عدنان . (2016). حوكمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة السعودية. *غرفة الرياض*.
- د.الحصري طارق. (2024). الحوكمة في القطاع الحكومي. *الحوكمة والوقاية من الفساد*، 30_01.
- سامي فهمي ، و هنى ديفيد . (جوان ، 2024). دراسة تحليلية للعلاقات بين اليات الحوكمة والإفصاح المحاسبي والشفافية في الشركات العائلية المصرية وجودة التقارير والمعلومات المالية. *مجلة البحوث الادارية*.
- سعود وسيلة، و كمال قاسمي . (بلا تاريخ). حوكمة المؤسسات العائلية. *مجلة الزيز للبحوث والدراسات*، الجزائر.
- شروق محمد علي، و عبد اللطيف سكر. (2018). اثر تطبيق معايير الحوكمة في الشركات العائلية على أداء الشركات. *جامعة النجاح الوطنية*. فلسطين.
- عزوي صلاح الدين. (2015). دور اليات الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *جامعة محمد خيضر بسكرة*.
- غربي حمزة، و عيسى بدروني . (08, 01, 2021). مساهمة مبادئ الحوكمة في استمرارية الشركات العائلية. *مجلة الاقتصاد والمالية*.
- فريق عمل دفتره. (2024). ماهي شركة التضامن مزايا وعيوب. *دفتره*.
- فريق عمل دفتره. (2024). ماهية شركات ذات مسؤولية محدودة لشخص الواحدة. *دفتره*.
- فريق عمل دفتره. (2024). ماهية شركة ذات مسؤولية محدودة مزايا وعيوب. *دفتره*.
- فهد علي الزميع. (09, 2016). الشركات العائلية _ تحدي البقاء ودور قواعد الحوكمة في الاستمرارية. *مجلة كلية القانون الكويتية العالمية*.
- قصاصي فتيحة. (2012). حوكمة المؤسسات العائلية في الجزائر. *جامعة تلمسان*.
- قصاصي فتيحة. (12, 2020). الشركات العائلية نماذج وتجارب. *جامعة تلمسان*. تلمسان، الجزائر.

محمد شريق بن زاوي، و ليليا هلة. (2023, 06). مساهمة حوكمة الشركات في رفع من الأداء المالي للشركات العائلية. مجلة العلوم الإنسانية(01)، 141_163.

محمد مبارك، و فرح براشد . (2020). دور التدقيق الخارجي في تطبيق حوكمة الشركات. جامعة مستغانم.

مدفوني فیروز، و مراد کوashi . (2023, 06). دور هيكل الملكية كأحداليات حوكمة الشركات في ترشيد قرار الاستثمار. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 429_448.

مزيان لامية، و دونية مرابطين . (2020). شركة المحاسبة في القانون التجاري الجزائري. جامعة بجاية. الجزائر.

معمر حمدي، و عايد بوسكة . (30 افريل , 2019). حوكمة الشركات العائلية ألياتها وتطبيقاتها في الشركات العائلية. مجلة الحوكمة.

مولاي لخضر عبد الرزاق. (2013, 11). حوكمة الشركات العائلية. الملتقى العالمي الدولي حولاليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة. 25_26.

هشام بلغول. (2020). دور مبادئ حوكمة الشركات في الإفصاح عن القوائم المالية. مجلة البحوث في العلوم الإنسانية . وهبة الزحيلي. (بلا تاريخ). الفقه الإسلامي وادله. المكتبة الشاملة.

Foreign Références

Abouzaid, S. (2018). IFC Family Business Governance Handbook. *International Finance Corporation*.

CADBURY, A. (1992). *THE CADBURY REPORT*. South Quay Plaza: GEE PROFESSIONAL PUBLISHING LTD.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق :

الجنس

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage	Pourcentage
			valide	
Valide	ذكر	15	46,9	46,9
	أنثى	17	53,1	100,0
Total	32	100,0	100,0	

السن:

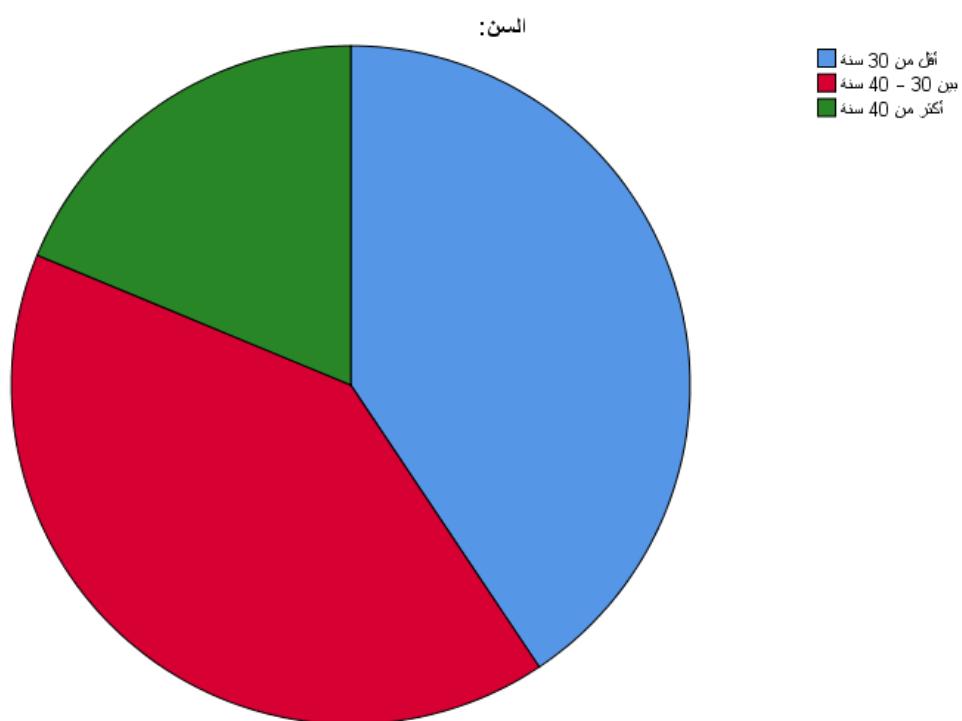
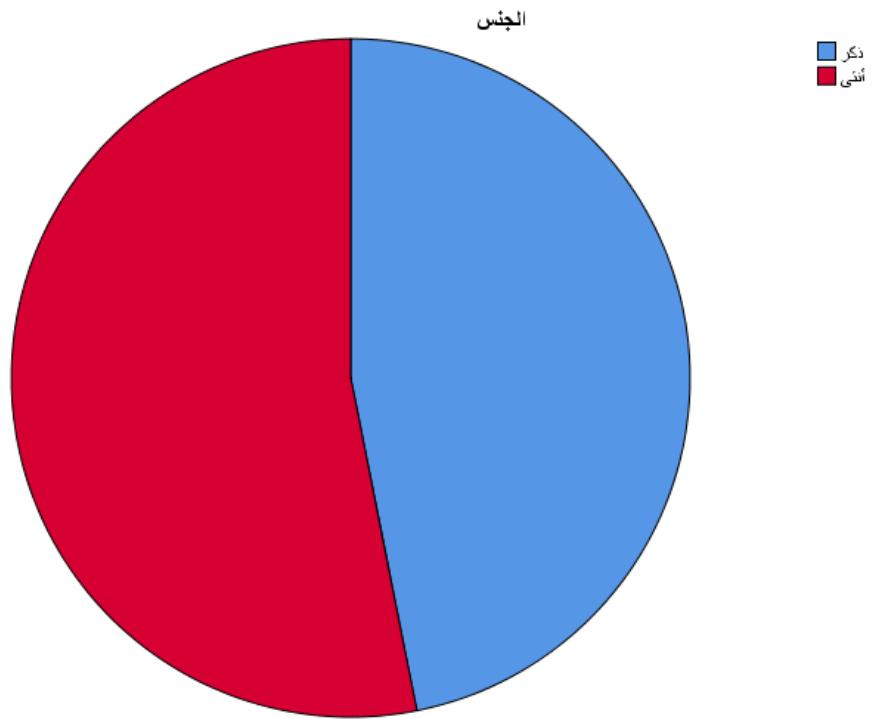
	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage	Pourcentage
			valide	
Valide	سنة 30 من أقل	13	40,6	40,6
	سنة 30 – 40 بين	13	40,6	81,3
	سنة 40 من أكثر	6	18,8	100,0
Total	32	100,0	100,0	

التعليمي المستوى:

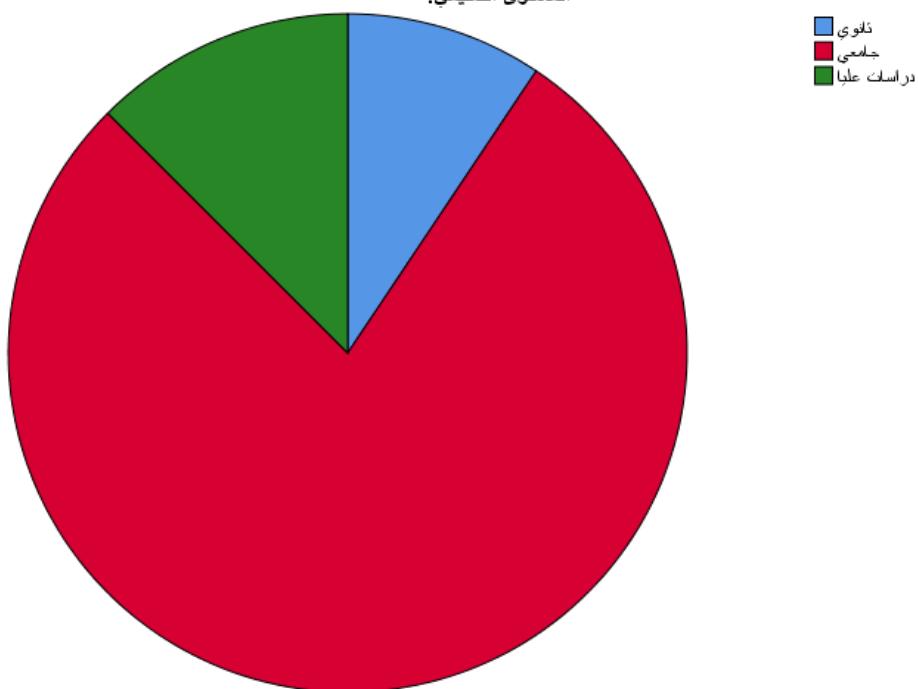
	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage	Pourcentage
			valide	
Valide	ثانوي	3	9,4	9,4
	جامعي	25	78,1	87,5
	عليا دراسات	4	12,5	100,0
Total	32	100,0	100,0	

الخبرة سنوات:

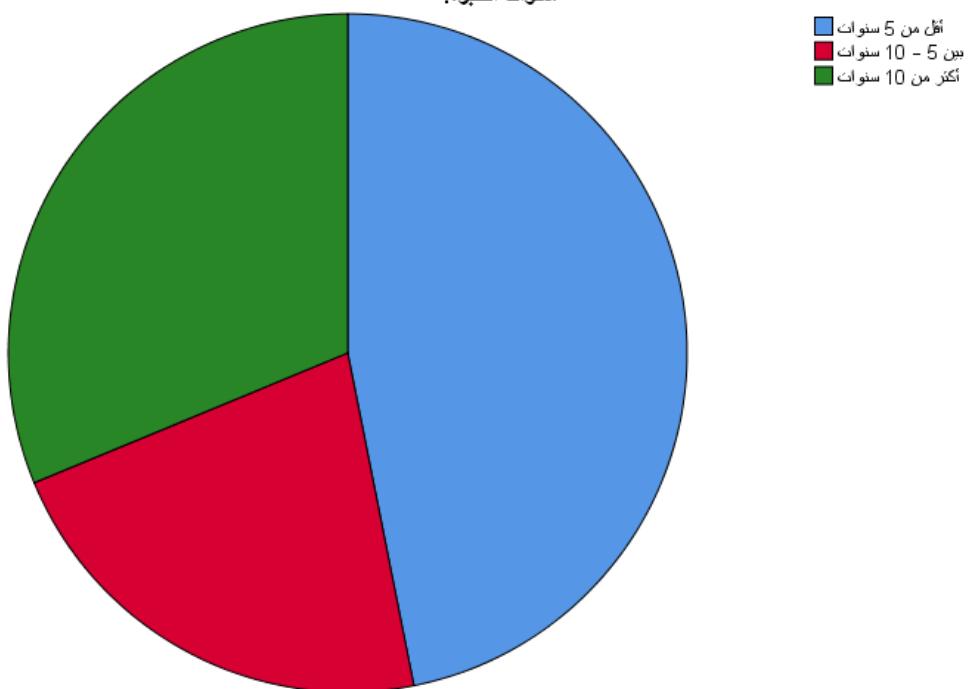
	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage	Pourcentage
			valide	
Valide	سنوات 5 من أقل	15	46,9	46,9
	سنوات 5 – 10 بين	7	21,9	68,8
	سنوات 10 من أكثر	10	31,3	100,0
Total	32	100,0	100,0	



المستوى التعليمي:



سنوات الخبرة:



Statistiques

N | Moyenne | Ecart type

	Valide	Manquant		
لجان عدة من الإدارة مجلس يتكون	32	0	3,41	1,214
خارج من أعضاء الإدارة مجلس يضم العائلة	32	0	3,84	1,167
ومجلس الرئيس منصب بين فصل يوجد الشركة في التنفيذي والمدير الإدارة على بناء الفعلية القرارات تتخذ العائلة لمجلس الدورية الاجتماعات	32	0	3,81	,931
العائلية أفراد في الخبرة الكفاءة يشتهر في مفاتيح مناصب يشغلون الذين المؤسسة.	32	0	3,97	,861
والإدارة الملكية بين واضح فصل يوجد العائلة أفراد أحد المدير منصب يشغل العائلية الروابط على الكفاءة معيار يقام المديرين اختيار عند.	32	0	4,16	1,019
العائلية يد في القرار اتخاذ سلطة تتركز إداري أساس على الإدارية القرارات تتخذ عالي وليس.	32	0	4,16	,723
دورية مالية تقارير الشركة تصدر مع المالية المعلومات تشارك يتم بانتظام المساهمين	32	0	4,09	,995
في التقارير بتقديم المؤسسة تلتزم المناسبة المواعيد.	32	0	4,06	,914
الجهات كل مع المعلومات مشاركة يتم المعنية.	32	0	3,84	,884
عن الصححة المعلومات الشركة توفر في المستثمرين يرغب التي الأسهم المناسب الوقت في شرائها.	32	0	3,97	,897
المستجدات كل على الشركة تطلع والتنظيمية القانونية.	32	0	3,56	,948
القوانين تطبق على الإدارة تحرص جيد بشكل بها المعمول.	32	0	3,66	1,208
القانونية التقارير بتقديم المؤسسة تلتزم الرسمية المواعيد في والمالية.	32	0	4,44	,619
مع انتكيف الشركة سياسات تعديل يتم الجديدة القانونية التعديلات.	32	0	4,44	,669
حماية الموجودة التشريعات تتضمن أصحاب مختلف و المساهمين حقوق المصالح	32	0	4,03	,861
بشكل داخلي مالي تدقق إجراء يتم منظم.	32	0	4,03	1,092

أنظمة بتنظيم الداخلي التدقيق نظام يقوم المعلومات.	32	0	3,63	,942
داخلي مدقق على الشركة توفر ومراقبة فحص على الداخلي التدقيق يعمل الشركة بها تقوم التي الأنشطة جميع.	32	0	3,78	,941
ومعرفية مهنية خبرة الداخلي المدقق يملك الشركة وعمليات إجراءات بكل كافية.	32	0	3,78	1,008
خارجي تدقيق مكتب مع الشركة تعتمد مستقل.	32	0	3,50	1,218
معلومات على الخارجي المدقق يحصل سهولة بكل التدقيق عملية ضرورية.	32	0	3,28	1,085
بكل أعمالهم الخارجيون المراغعون يؤدي العمل وأخلاقيات القانون وفقاً نزاهة المهنية.	32	0	3,47	1,047
التابعة بالاستقلالية الخارجي المدقق يتمتع مهامه ممارسة عند.	32	0	3,44	1,134
خدماتها جودة تحسين على المؤسسة تعمل المنافسة لضغط استجابة.	32	0	4,38	,751
الأداء في التميز إلى الشركة تسعى المنافسين لمواجهة.	32	0	4,41	,615
القانونية واللوائح التشريعات تسمح جيد بشكل السوق في المنافسة بتنظيم على ضغطاً العمل السوق يمارس المسيرين وقرارات سلوكيات.	32	0	4,00	,718
على السوق في الشركة وضعية توثر الإدارة مجلس وأعضاء المدير مستقبل.	32	0	3,50	,984
جيدة مالية بسيولة الشركة تتمتع العوائد زيادة إلى الشركة إدارة تسعى للمساهمين المالية.	32	0	4,41	,756
مع للشركة المالية الاستراتيجيات تتوافق المصالح أصحاب تطلعات.	32	0	4,06	,759
وأعضاء للمراء المنوحة الكفاءات تزيد المالي الأداء زاد كلما الإدارة مجلس للشركة.	32	0	3,72	,729
و التلوث من للحد إجراءات الشركة تطبق النفايات	32	0	4,09	,818
داخل والموارد الطاقة استهلاك ترشيد يتم الشركة.	32	0	4,06	,759
تدوير إعادة عمليات في الشركة تساهم الموارد على لحفظ المخلفات النفايات الطبيعية.	32	0	3,78	1,099
للعمل آمنة بينة الشركة توفر.	32	0	4,25	,842

الاجتماعية بالأنشطة بالقيم الشركة تبادر	32	0	3,66	1,125
وتطوير تدريب فرص الشركة توفر	32	0	3,84	,884
للمواطنين				

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
العالية_ الشركات_ حوكمة_ اليات	,162	32	,032	,948	32	,130
الشركات_ أداء	,100	32	,200*	,959	32	,258

*. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

a. Correction de signification de Lilliefors

Statistiques de fiabilité

	Nombre	
	d'éléments	
Alpha de Cronbach		
	,856	44

Statistiques de fiabilité

	Nombre	
	d'éléments	
Alpha de Cronbach		
	,804	34

Statistiques de fiabilité

	Nombre	
	d'éléments	
Alpha de Cronbach		
	,860	10

Corrélations

	حوكمة_ اليات		الشركات_ أداء
	العالية_ الشركات		
العالية_ الشركات_ حوكمة_ اليات	Corrélation de Pearson	1	,466**
	Sig. (bilatérale)		,007

	N	32	32
الشركات_أداء	Corrélation de Pearson	,466**	1
	Sig. (bilatérale)	,007	
	N	32	32

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	Erreurs standard	
			R-deux ajusté	de l'estimation
1	,476 ^a	,227	,201	,47616

a. Prédicteurs : (Constante), العائلية_الشركات_حوكمة_اليات

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression de Student	1,993 6,802	1 30	1,993 ,227	8,791	,006 ^b
	Total	8,795	31			

a. Variable dépendante : المالي_الأداء

b. Prédicteurs : (Constante), العائلية_الشركات_حوكمة_اليات

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreurs standard			
1	(Constante)	1,170	,966		1,211	,235
	العائلية_الشركات_حوكمة_اليات	,732	,247	,476	2,965	,006

a. Variable dépendante : المالي_الأداء

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	Erreurs standard	
			R-deux ajusté	de l'estimation
1	,280 ^a	,078	,048	,67595

a. Prédicteurs : (Constante), العائلية_الشركات_حوكمة_اليات

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	1,168	1	1,168	,120 ^b
	de Student	13,707	30	,457	
	Total	14,875	31		

a. Variable dépendante : البيئي_الأداء

b. Prédicteurs : (Constante), العائلية_الشركات_حوكمة_اليات

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		t	Sig.
	B	Erreux standard	Bêta			
1	(Constante)	1,795	1,371		1,309	,200
	العائلية_الشركات_حوكمة_اليات	,561	,351	,280	1,599	,120

a. Variable dépendante : البيئي_الأداء

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreux standard	de l'estimation
1	,461 ^a	,212	,186	,73262	

a. Prédicteurs : (Constante), العائلية_الشركات_حوكمة_اليات

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	4,343	1	4,343	,008 ^b
	de Student	16,102	30	,537	
	Total	20,444	31		

a. Variable dépendante : الاجتماعي_الأداء

b. Prédicteurs : (Constante), العائلية_الشركات_حوكمة_اليات

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		t	Sig.
	B	Erreux standard	Bêta			

1	(Constante)	-,295	1,486		-,198	,844
	العائليّة_الشركات_حوكمة_اليات	1,081	,380	,461	2,844	,008

a. Variable dépendante : الاجتماعي_الأداء

Statistiques

	N	Valide	Manquant	Moyenne	Ecart type
الادارة_ مجلس	32	0	3,8375	,48042	
المملکية_ هيكل	32	0	4,0063	,52911	
والشفافية_الإفصاح	32	0	3,8187	,54087	
القانونية_التشريعات	32	0	4,1938	,48854	
الداخلي_التدقيق	32	0	3,8250	,85723	
الخارجي_التدقيق	32	0	3,4219	,93204	
السوقية_المنافسة	32	0	3,9688	,52820	
المالي_الأداء	32	0	4,0234	,53264	
البيئي_الأداء	32	0	3,9792	,69270	
الاجتماعي_الأداء	32	0	3,9167	,81209	
العائليّة_الشركات_حوكمة_اليات	32	0	3,8955	,34619	
الشركات_أداء	32	0	3,9306	,60382	